
سلسلة افاق
(٩)
في السياسة الخارجية للعراق
١٩٦٨ - ١٩٩٠
ا . د . مازن اسماعيل الرمضاني

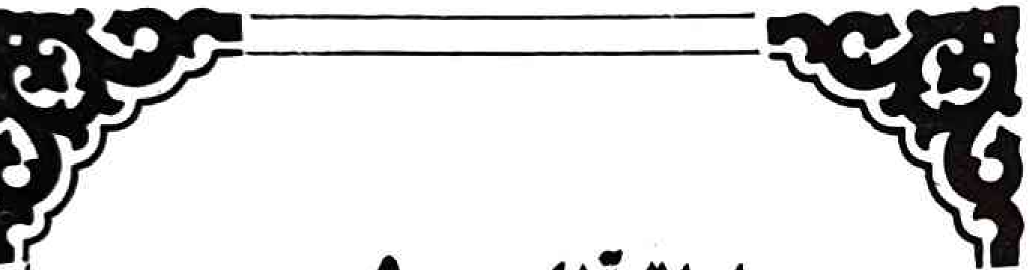
اشتريته من شارع المتنبي ببغداد
في 03 / جمادى الأولى/ 1445 هـ
الموافق 07 / 11 / 2023 م

سرمد حاتم شكر السامرائي

م. سرمد حاتم شكر



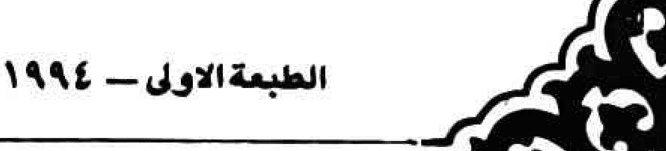
Twitter: @sarmed74 Sarmed- المهندس سرمد حاتم شكر السامرائي
قناتنا على التليجرام: كتب التراث العربي والاسلامي Telegram: https://t.me/Tihama_books



«سلسلة آفاق ـ ٩ ـ»

في السياسة الخارجية للعراق ١٩٦٨ ـ ١٩٩٠

أ . د. مازن اسماعيل الرمضاني
كلية العلوم السياسية / جامعة صدام



الطبعة الاولى ــ ١٩٩٤

Twitter: @sarmed74 Sarmed- المهندس سرمد حاتم شكر السامرائي
قناتنا على التليجرام: كتب التراث العربي والاسلامي Telegram: https://t.me/Tihama_books

٥٦٧، ٣٢٧
ر ٨٦٢ الرمضاني، مازن اسماعيل
في السياسة الخارجية للعراق
١٩٦٨ ـ ١٩٩٠ / مازن اسماعيل الرمضاني
ـ بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٤.
ص، ٥٤ سم .. (سلسلة آفاق ٩)
١ ـ السياسة الخارجية ـ للعراق
٢ ـ العراق ـ تاريخ (١٩٦٨ ـ ١٩٩٠)
أ. العنوان ب. السلسلة
م. و
٢٦٠ / ١٩٩٤

المكتبة الوطنية (الفهرسة اثناء النشر).

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق
بغداد ٢٦٠ لسنة ١٩٩٤

Twitter: @sarmed74 Sarmed- المهندس سرمد حاتم شكر السامرائي
Telegram: https://t.me/Tihama_books قناتنا على التليجرام: كتب التراث العربي والاسلامي

اولًا : المقدمة

١ - أهمية الموضوع

بدون الدخول في «تفاصيل الاراء المتضاربة»[١] حول معنى ظاهرة السياسة الخارجية ، فاننا نقصد بها انماط السلوك التي تعتمدها الدولة ، عبر صانع (اوضاع) قراراتها خارج حدودها ، خدمة لمصالحها .

وينطوي هذا المعنى على ثمة ابعاد[٢] . ومن بينها ان السياسة الخارجية تقترن ، في العموم ، بجملة الافعال الرسمية لاية دولة وردود افعالها ، فضلًا عن تصريحاتها[٣] .

وتتمتع السياسة الخارجية باهمية خاصة ممتدة في الزمان . ومرد ذلك نوعية وظائفها . ولنتذكر انها تعبر عن قيم السياسة العليا للدولة ومصالحها ، فضلًا عن انها تعد احدى ادواتها الاساسية لضمان حاضر ومستقبل آمن ومرفه .

ولان انجاز هذه الوظائف يقترن بضرورة تفاعل الدولة مع غيرها ، اضحت معظم الدول تولي سياستها الخارجية ، صنعاً وتنفيذاً ، اولوية خاصة ، فضلًا عن انها صارت تحرص على ان يمتد نطاقها ليشمل كافة تلك الدول التي تستدعي المصلحة ضرورة التحرك عليها .

وقوام ذلك ادراك عالمي مفاده ان الدولة ، اية دولة ، لاتستطيع انجاز مصالحها ، باكلاف مقبولة ، الا اذا عمدت الى بناء علاقات واسعة ومتوازنة مع غيرها ، وتوظيف محصلها في سبيل بناء بيئة دولية ايجابية ، لصالحها . ويتفق الرأى على ان مثل هذه البيئة تعد رافداً مضافاً وداعماً فاعلًا لقدرة كل دولة على الفعل الهادف . ومن هنا نستطيع ان نفهم السبب الكافي وراء حرص الدول على ان تكون علاقاتها المتبادلة ايجابية ، او اعتيادية ، غير متوترة ، في الاقل .

وبوصف العراق دولة تضطلع بقيادة مشروع حضاري نهضوي ، وطني وقومي ، فان السياسة الخارجية للعراق تعبر عن قيم هذا المشروع ومصالحه ، وتعد احد السبل الاساسية لترجمته الى واقع ملموس .

ولهذا تنطوي دراستها على ضرورة موضوعية ، ولسببين اساسين . فاما عن السبب الاول فمؤداه استشفاف دورها في ضمان قيم المشروع

العراقي ومصالحه ، وبالتالي اجراء مراجعة موضوعية لعموم الاداء الخارجي العراقي خلال مرحلة تاريخية بدأت مع عام ١٩٦٨ ، وانتهت مع بدء ام المعارك . اما السبب الثاني فمفاده رفد الدراسات المنشورة عن السياسة الخارجية للعراق باخرى جديدة مضافه تسهم في سد النقص في هذه الدراسات ، لاسيما انها مازالت قليلة مقارنة مع الدراسات عن السياسة الخارجية المصرية[٤] او غيرها ، في سبيل المثال .

١ ـ ٢ ـ غاية الدراسة

تحاول هذه الدراسة الاجابة عن اسئلة محددة كما يأتي :

ماهي المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية للعراق ؟ وماهي اهدافها وادوات تنفيذها ؟ وكيف تعادلت مع دوائر حركتها الاساسية ؟ وهل كانت ناجحة ام فاشلة ؟ وماهي خياراتها المستقبلية ؟

وبالاجابة عن هذه الاسئلة نريد ان تكون السياسة الخارجية للعراق انموذجاً دراسياً للبرهنة على فرضية قوامها ان الفاعلية في السياسة الدولية ليست حكراً على الدول المتقدمة صناعياً ، او بعضها ، فقط .

١ ـ ٣ ـ منهجية الدراسة

من اجل الاجابة عن اسئلتها ، والبرهنة على فرضيتها الاساسية ، تتعدد وتتنوع المناهج العلمية . ومع ذلك نرى ان منهجية التحليل النظمي[٥] تعد اكثر فائدة . ومرد ذلك ليس انتشار هذا المنهج في دراسات السياسات الخارجية على المستوى العالمي حسب ، وانما كذلك لقدرتها على تقديم تحليل علمي هادف .

وتتأسس هذه المنهجية على ادراك مفاده ان كل ظاهرة ، ومن بينها السياسة الخارجية ، تعبر عن نظام تحليلي يقترن بمتغيرات (او مسببات) تدفع به الى الحركة ، ويرتبط بعمليات تحدد مضمونها ، وادوات تترجم هذا المضمون الى واقع ملموس ، واخيراً بمحصلة تؤشر مدى النجاح او الفشل في تحقيق الاهداف المتوخاة .

١ ـ ٤ ـ هيكلية الدراسة

تتوزع هذه الدراسة على اربع فقرات اساسية وخاتمة . فأما عن الاولى فهي تقترن بمضمون هذه المقدمة . واما عن الثانية فهي تنصرف الى دراسة المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية للعراق . وبينما تتناول الفقرة الثالثة اهداف هذه السياسة وادواتها ، تبحث الفقرة الرابعة حركتها التطبيقية في دوائرها القومية والاقليمية والدولية ، واخيراً تعمد الخاتمة الى استشفاف محصلتها والخيارات المتاحة امامها بعد رفع الحصار ، جزئياً او كلياً .

ولان حجم هذه الدراسة محدد سلفاً ، فهي لاتستطيع الا ان تكون انتقائية من مواضيع اهتمامها ومختصرة في تناولها .

ثانياً : المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية للعراق

ابتداءً ، تجدر الاشارة الى ان الرؤى التي تناولت المتغيرات المؤثرة في عموم السياسات الخارجية للدول قد تباينت عن بعضها البعض تبايناً واضحاً . فبينما عمد البعض الى ربطها بالواقع الداخلي للدولة ، رأى البعض الاخر انها تنبع من خارج حدود هذه الدولة ، واكد ، اجتهاد ثالث ان المدركات والعقائد السياسية الدولية لصانع القرار هي التي تحدد الحركة السياسية الخارجية لبلاده .

ومع ان هذه الرؤى ، كلًا على انفراد ، تعبر عن جانب من متغيرات السياسة الخارجية ، وتتمتع جميعها بقدر لاينكر من الصواب ، بيد اننا نرى ، مع ذلك ، واتساقاً مع مقولة : على قدر سلامة الجسد يتحرك هذا الجسد ، نرى ان الواقع الداخلي الموضوعي لكل دولة متفاعلًا مع اثر مدركات صانع قرارها لدورها السياسي الدولي يحددان نوعية حركتها السياسية الخارجية .

وينسحب ماتقدم على العراق . ولذلك سنعمد ، في ادناه ، الى تناول المتغيرات المؤثرة في سياسته الخارجية عبر مستويين : الاول ويبحث في متغيراتها الداخلية الموضوعية . اما الثاني فيتناول المدركات والعقائد السياسية الدولية للقائد صدام حسين واثرها .

٢ ـ ١ المتغيرات الداخلية الموضوعية

منذ دخوله عصبة الامم في عام ١٩٣٢ ، دولة مستقلة ، والسياسة الخارجية للعراق تتاثر بواقعه الجغرافي ، ونوعية قدراته الاقتصادية والعسكرية ، فضلًا عن حقائقه الاجتماعية . وغني عن القول ان تأثير هذه المتغيرات قد تباين تبعاً لتباين الواقع العراقي في المراحل التاريخية المختلفة .

٢ ـ ١ ـ ١ المتغير الجغرافي

لقد ادت المعطيات الجغرافية للعراق الى ان يكون دولة لاتطل على البحر الا عبر نافذة ضيقة جداً[٦] ، ولهذا فانه تعد دولة شبه برية تعاني ، كسواها ، من اثر غبن الجغرافيا .

وتبعاً لذلك فلقد اتاح القدر الجغرافي العراقي لمعظم دول الجوار فرصة مهمة للتأثير في امنه الوطني ، خصوصاً عندما يتسم واقعه الداخلي بالضعف وعلاقات بعضها ، او جميعها ،معه بالتوتر .

وتؤشر التجربة التاريخية ان هذا التأثير يتجسد عبر اشكال مختلفة ولاسيما على الصعد الاقتصادية والعسكرية .

فأما عن الصعيد الاقتصادي ، فدول الجوار اعتادت على توظيف حاجة العراق لاراضيها ، بوصفها ممراً لحركة تجارته الدولية ، استيراداً وتصديراً ، خدمة لاهدافها . وسبيلها الى ذلك يكمن اما في عرقلة حركة هذه التجارة ، واما بالمشاركة في محاصرته . ويكفي ، كمثال ، ان نتذكر دور معظمها في ديمومة الحصار المفروض على العراق حالياً .

ويتفاعل التوظيف الخارجي لواقع العراق الجغرافي مع احتمالات الاستثمار الخارجي للمياه . فمن المعروف ان الجغرافيا جعلت مصادر المياه الاساسية (نهري دجلة والفرات) تنبع من الجبال التركية ، وتمر (ولاسيما نهر الفرات) قبل دخولها العراق بالاراضي السورية . ولان المياه تتجه الى ان تكون اداة سياسية خارجية يغدو واضحاً ان تدفق مياه العراق من خارج حدوده يتيح

لبعض دول الجوار فرصة توظيفها لصالحها .
ويعبر حبس مياه الفرات عن العراق في وقت سابق (١٩٩٠) ، فضلًا عن بناء السدود التركية (مشروع جنوب الاناضول) واحتمالات الاستخدام السوري السيء لمياه نهر الفرات ، يعبر عن سياسات تنطوي في ثناياها على اضرار في الامن المائي والغذائي للعراق حاضراً ومستقبلًا . وتقول احدى الدراسات ان المياه التي ستتدفق على العراق ، مستقبلًا ، ستكون في حوالي ٣ الاف مليون متر/٣ ولن تكون كافية لاشباع حاجاته منها[٨] .
وفي ضوء ماتقدم ذهب راى الى القول ان جغرافية العراق تنطوى على تأثير سلبي ممتد في سياساته[٩] . ومع ان هذا الراى ينطوي على قدر من الصحة ، بيد انه يتجاوز على حقيقة موضوعية قوامها ان تأثير الجغرافية في سياسة العراق يتحدد في ضوء نوعية قدراته على الفعل الهادف . واذا تذكرنا ان هذه القدرات تحولت نوعياً بعد عام ١٩٦٨ ، يؤكد هذا التحول منطوق فرضية علمية قوامها ان غبن الجغرافيا لايصبح فاعلًا الا في اوقات الضعف وضآلة التأثير الخارجي .

٢ ـ ١ ـ ٢ القدرات الاقتصادية والعسكرية .

٢ ـ ١ ـ ٢ ـ ١ القدرة الاقتصادية

اقتصادياً ، يعد العراق دولة ثرية في مصادر الطاقة (ولاسيما النفط) والمعادن غير الوقودية ، فضلًا عن نوعية امكاناته الزراعية الفعلية والكامنه . بيد ان متغيرات التخلف والتبعية الاقتصادية والسياسية لم تسهل استثمارها ، في العهد الملكي ، الاضمن اطار ضيق . ولم يتغير الحال كثيراً خلال عقد ١٩٥٨ - ١٩٦٨ . صحيح ان العراق بدأ باستثمار ثرواته الطبيعية ، الا ان هذا الاستثمار كان يشوبه النقص في الجانبين السوقي والتعبوي[١٠] ، فضلًا عن ان عدم الاستقرار السياسي قد حد ، في الاقل ، من فرص نجاح خطط التنمية انذاك .
وتبعاً لذلك يستطيع المرء القول ان اتجاه العراق نحو التنمية

الشاملة لم يبدأ عمليا الابعد عام ١٩٦٨ ولاسيما بعد منتصف السبعينات . ولم يكن ذلك بمعزل عن تأثير متغيرات مهمة . ابرزها تفاعل رؤية استراتيجية مع تراكم قدرة مالية فأما عن الرؤية الاستراتيجية فمفادها ان الاستقلال السياسي يبقى شكلياً اذا لم يتم اسناده باستقلال اقتصادي حقيقي(١١) . وفي سبيل ترجمة هذه الرؤية الى واقع ملموس ، فلقد تم اعتماد سياسات اقتصادية متنوعة تطلعت الى الغاء الاليات التقليدية للتبعية الاقتصادية ، وسمات الاقتصاد احادى الجانب ، ومن هنا جاء تأميم النفط واستثماره مع بقية المعادن غير الوقودية ، استثماراً وطنياً سواء من حيث الاستخراج والتسويق من ناحية ، وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية الاخرى وتنويع علاقات العراق الاقتصادية والتجارية الدولية من ناحية اخرى .

واما عن تراكم القدرة المالية ، فان تأميم النفط دفع الى ان يتصاعد الدخل القومي العراقي تدريجياً . ولنتذكر انه بلغ في عام ١٩٨٠ مايعادل ٢٥ر٩٨١ بليون دولار سنوياً(١٢) .

ولم يؤد ذلك الى توفير المستلزمات المالية لترجمة اهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى واقع ملموس حسب ، وانما كذلك الى تعزيز فاعلية السياسة الخارجية للعراق باتجاهين اساسيين . اولهما دعم قدرتها على التأثير عبر صيغة تقديم المساعدات الاقتصادية الخارجية(١٣) ، وثانيهما تحرير حركتها من قيود الحاجة لدعم الدول ، او المؤسسات الدولية ، المانحة للمساعدات الخارجية .

وفي ضوء تفاعل تلك الرؤية واثر تراكم القدرة المالية ، كان العراق دولة جذب وتأثير اقتصادي دولي حقيقي .

صحيح ان عقد السبعينات شهد جهوداً تنموية حقيقية ، بيد ان مسيرة التنمية لم تخل انذاك من عقبات داخلية عرقلت محصلتها . وتكمن هذه مثلاً في تخلف بعض شرائح المجتمع والادارات البيروقراطية ، فضلاً عن حداثه تجربة التعامل الاقتصادي العراقي مع الدول المصدرة للتكنولوجيا ومستلزمات التنمية الاخرى .

ومع ذلك يستطيع المرء القول ان عقد السبعينات قد اسس نهضة صناعية وتكنولوجية عراقية كان يمكن ان تكون واعدة لو ان الحرب مع ايران لم تندلع والحصار الدولي الشامل لم يفرض . ومن المعلوم ان الكلفة الاقتصادية لهذه الاحداث قد عطلت ، ولو الى حين ، توظيف العراق لامكاناته الاقتصادية ، الفعلية والكامنة ، سبيلًا مهماً لدعم مكانته الدولية وتحقيق رفاهيته الاقتصادية والاجتماعية .

٢ - ١ - ٢ - ٢ القدرة العسكرية

من المعروف ان القدرة العسكرية للعراق لم تكن قبل عام ١٩٦٨ فاعلة في العموم . ولايغير من ذلك موضوعياً استخداماتها المختلفة ، ويضمنها المشاركة في حربي عام ١٩٤٨ و١٩٦٧ .

وبعد عام ١٩٦٨ اخذت هذه القدرة بالتطور الكمي والنوعي التدريجي وعلى النحو جعل العراق في عام ١٩٨٠ مثلًا ثالث اكبر قوة عسكرية عربية من حيث العدد[١٤] ، وثالث دولة عربية ايضاً من حيث الانفاق العسكري[١٥] . وبعد هذا العام استدعت ضرورة الدفاع عن العراق الارتقاء بقدرته العسكرية ، عدة وعدداً ، الى افاق ارحب واوسع ، وعلى نحو ادى الى تصاعد الانفاق العسكري العراقي الى مستويات عاليه[١٦] .

وان ماتقدم كان محصلة لتفاعل ايجابي بين عدد سكاني كبير نسبياً ، وثروة مالية ضخمة ، ورؤية استراتيجية لوظيفة القوة العسكرية العراقية . ولاهمية هذه الرؤية فأنها تستحق شيئاً من التفصيل .

يقترن استخدام القوة العسكرية العراقية في الفكر الاستراتيجي[١٧] للعراق بوظيفة محددة ، هي الردع في اوقات السلم والاكراه والارغام في اوقات الحرب ، الا ان استخدامها فعلياً مقيد باستنفاد فاعلية الوسائل السلمية . وهنا لنتذكر قول القائد صدام حسين : «نحن مع الدبلوماسية بشرط ان لاتضيع بقية حقوقنا . ونحن مع السلاح اذا لم يكن من حمل السلاح بد»[١٨] .

ولذلك يعد استخدام القوة العسكرية من المنظور العراقي اداة الاضطرار لاغير.

والى جانب ماتقدم لاينطوي الفكر الاستراتيجي العراقي على مايفيد انه يرى فيها المحور الاساس لقدرة العراق الكلية على الفعل ، وانما احد مفرداته الاساسية . وبهذا فانه يتجاوز النظرة التقليدية التي تربط قدرة الدولة على الفعل بقوتها العسكرية فقط الى رؤية شمولية معاصرة قوامها ان هذه القدرة تعد محصلة لتفاعل ايجابي بين العديد من العوامل المادية والمعنوية في آن معاً .

ومع ان القدرة العسكرية العراقية قد نمت خلال عقد السبعينات والثمانينات على النحو المعروف ، الا ان هذا النمو تزامن مع كوابح خارجية وداخلية .

فأما عن الكوابح الخارجية فقوامها الخشية الاقليمية من تحول العراق الى قدرة عسكرية تقليدية وفوق تقليدية مؤثرة في المنطقة العربية وامتداداتها الجيوبولتيكية . فمثل هذه القدرة عدت من قبل هذه القوى خطراً حقيقياً على اهداف مشاريعها في عموم المنطقة العربية . ولذلك انطوت اطالة الحرب العراقية ـ الايرانية ، فضلًا عن العدوان الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١ على بعد قوامه استنزاف هذه القدرة والحد من تطورها التكنولوجي .

وكذلك فلا حاجة بنا للقول ان العدوان على العراق خلال ام المعارك اريد به تدمير هذه القدرة كلياً ضمن هدف اشمل هو الغاء البنية التحتية العراقية وبالتالي اضعاف العراق .

واما عن الكابح الداخلي فيتمثل في اثر بعض ثغرات الجسد العراقي والتوظيف الخارجي لها ، ومثالها المشكلة الكردية ، فتكرار لجوء بعض الاكراد ، عبر التاريخ ، الى السلاح ، لم يكن بمعزلٍ عن تشجيع ودعم خارجي . ولاحاجة بنا للدخول في التفاصيل . فدور ايران واسرائيل وعموم الغرب مثلًا في تأجيج هذه المشكلة يعد امراً معروفاً .

صحيح ان قرارات مجلس الامن الخاصة بالعراق اضحت تشكل

تبدأ على اعادة بناء قدراته العسكرية ، وعلى نحو يكرر تجربة الثمانينات ، بيد ان تجربة التاريخ تؤكد[19] ان هذا القيد ، او ماشابهه ، يتجه الى التآكل عندما تبدأ المعطيات الدولية التي ادت اليه ، هي الاخرى بالتآكل .

ومما لاشك فيه ان الهيمنة الامريكية الراهنة على مجلس الامن لايمكن ان تكون قدراً دولياً مستمراً . ولنتذكر هنا ان تجربة التاريخ تؤكد ان البقاء على قمة الهرم السياسي الدولي مدة طويلة ينطوي على قدر عال من الصعوبة . فالصعود الى قمة الهرم السياسي الدولي يقترن بالهبوط منها . وهنا لنتذكر قول القائد «لو درسنا التاريخ لوجدنا ان كل دولة كبرى او عظمى تصل الى مرحلة القوة ، ثم يبدأ الخط البياني بالهبوط ، وانا اؤمن بهذا التحليل[20] ...»

وتبعاً لذلك تعد خاصية صعود وهبوط (او سقوط) الدول الكبرى او العظمى ، خاصية اساسية اقترنت بها كل الدورات التاريخية الدولية المعروفة[21] . والدورة التاريخية الجديدة التي بدأت مع انهيار الاتحاد السوفيتي ليست استثناء من القاعدة .

٢ ـ ١ ـ ٣ المعطيات الاجتماعية

ان التركيبة الاجتماعية للعراق قد تميزت ومنذ القدم ، بتنوعها وتعددها ، وان تأثير ذلك في الحركة العراقية ، داخلياً وخارجياً ، قد تباين تبعاً لتباين طبيعة النظم السياسية التي تعاقبت على ادارة هذه الحركة ، ونوعية مدركاتها لدور العراق قومياً واقليمياً ودولياً .

وبدون الدخول في التفاصيل تكفي الاشارة الى ان العراق كان قبل عام ١٩٦٨ دولة تعاني ، في العموم ، من نتائج نقص التآزر والتجانس بين اغلب شرائحها الاجتماعية ، اي بمعنى تفكك وحدته الوطنية . ولم يكن ذلك بمعزل عن اثر مجموعة متغيرات اجتماعية ـ سياسية ذات مضامين مذهبية واثنية وسياسية فضلاً عن اثر التباين الحضاري بين المناطق العراقية المختلفة في سبيل المثال[22] .

وللثغرات التي افرزتها هذه المتغيرات ، فلقد اصبحت بعض عناصر المجتمع تؤدي وظيفة الجماعة الضاغطه داخل النظام السياسي انذاك ، وان تتاسس وتتعزز المسالك الداخلية التي ساعدت الاجنبي على تكريس عدم الاستقرار السياسي الداخلي وتوظيفه لصالح اهدافها .

ومن هنا ، فلقد كانت سلبيات التركيبة الاجتماعية للعراق قبل عام ١٩٦٨ احد العوامل الاساسية التي جعلت من دوره السياسي الخارجي قاصراً . وبهذا الصدد لنتذكر ان الداخل عندما يتميز بخاصيئة التفكك فان ذلك يسحب عن السياسة الخارجية بعض عناصر فاعليتها .

وادراكاً لاثر السلبيات الموروثة في فاعلية البيت العراقي ، فلقد حظيت ، بعد عام ١٩٦٨ ، قضية اعادة ترتيب هذا البيت على نحو جديد باولوية خاصة . وفي سبيل ذلك تم اعتماد سبل غير تقليدية رمت مضامينها مثلًا الى تعميق الحصانة العقائدية والمبدئية ، وتحقيق التنمية القومية بجوانبها المختلفة ويضمنها احتواء الانحراف الطائفي ، وحل مشكلة القوميات والاقليات القومية ، وتحجيم الاحزاب والحركات السياسية ذات الولاء السياسي الخارجي ، والحد من اثار التخلف الاجتماعي والعلمي .

ويعد معروفاً ان هذه الصيغ وغيرها استطاعت الحد من اثر الثغرات التي كان الجسد العراقي ينطوي عليها وعلى نحو انعكس ايجاباً على فاعلية السياسة العليا للعراق ، ويضمنها سياسته الخارجية . اذ جعلها تنطلق من ارضية داخلية صلبة ومتماسكة في العموم . ولعل من نافلة القول ان هذا الامر ساعد ، مثلًا ، على سقوط الخيار الايراني الذي عمد في الثمانينات واوائل التسعينات الى محاولة اختراق العراق من الداخل ، عبر زعزعة وحدته الوطنية ، في سبيل لاسقاط نظامه السياسي الوطني من الخارج .

بيد ان النجاح في الحد من نتائج المعطيات الاجتماعية الموروثه لايعني موضوعياً ان جميع اثارها السلبية قد تم احتواؤها بصورة مطلقة . فالجسد العراقي مازال ينطوي موضوعياً على ثغرات تجري العادة على تسميتها بتحديات الامن الداخلي . ولذلك

تتفاعل عناصر الضعف مع عناصر القوة داخل المجتمع العراقي .

ومع ان هذه الحالة تعد امراً طبيعياً تقترن بها كافة المجتمعات المعاصرة ، الا ان العبرة تكمن في تغليب عناصر القوة على عناصر الضعف . ولاحاجة بنا للقول ان عناصر القوة العراقية التي تعد قيادة الرئيس صدام حسين من بين اهمها وابرزها ، تنطوي على امكانية احتواء سلبيات المعطيات الاجتماعية الموروثة والمستجدة ، واثارها على حركة العراق .

وهنا لنتذكر قول القائد : «لو كان العراق قومية واحدة او مذهباً واحداً لكان اقوى . هذه حقيقة موضوعية ، ان تركيبة شعبنا معروفة ، وهي امر واقع ، ولكننا لانعاني منها ولاتشكل عبئاً يمنعنا من تحقيق المجتمع الذي ننشده ونصل الى الاهداف التي نناضل من اجلها ، لان عقيدة الحزب تستوعب كل الامور التي تعمق الوحدة الوطنية لشعبنا[٢٣] .

٢ ـ ٢ النظام العقيدي للقائد صدام حسين

من المعروف ان السياسة الدولية استمرت تفهم بدلالة تفاعل الدول وسياساتها الخارجية . وينطوي هذا الفهم على تبسيط لحقيقتها ، ذلك لان الدول ، كوحدات مجردة ، لاتتحرك حيال غيرها الا من خلال حركة صناع قراراتها . ومن هنا فلقد استقر الرأي الاكاديمي على امرين اساسيين[٢٤] : اولهما اقتران حركة الدول بحركة صناع قراراتها ودورهم . وثانيهما ان السياسة الدولية تعبر ، في واقعها الموضوعي ، عن انماط التفاعل بين صناع القرار ومحصلته .

صحيح ان حركة صناع القرار تتأثر ، سلباً او ايجاباً ، بمتغيرات داخلية وخارجية ، الا ان المرء ، مع ذلك ، كل لم يعد يستطيع الغاء ادوارهم في صياغة هذه الحركة . ولنتذكر ان اصل السياسة الخارجية يكمن في محصلة تفاعل هذه المتغيرات ومدركات صناع القرار[٢٥] .

وينسحب ماتقدم على العراق . فحركته على الصعيد الخارجي بعد عام ١٩٦٨ تقترن بالحركة الهادفة للقائد صدام حسين . ولان هذه الحركة تتحدد في ضوء مجمل مدركاته وعقائده السياسية الدولية ، يعد ادراك هذه الخصائص السبيل العلمي لفهم الخلفيه الفكرية لسياسة العراق الخارجية .

وكمفكر ومخطط استراتيجي ورجل دولة ، فلقد اولى القائد صدام حسين السياسيتين الخارجية والدولية اهمية خاصة ، ادراكاً منه لاثرهما في امن العراق[٢٦] ورفاهيته . ولم يكن هذا الاهتمام بمعزل عن تأثير ثلاثة متغيرات مهمة[٢٧] : السبيل الثوري لتسلم قيادة العراق ، الشخصية الملهمة ، فضلًا عن التجربة الطويلة .

وكنتيجة لها ، فلقد نمت وتطورت عبر الزمن مجموعة عقائد فلسفية وادائيه مركزية تشكل بمجموعها النظام العقيدي لصدام حسين ، وبالتالي للعراق . ويتميز هذا النظام ، مثلًا ، بترابط عقائده ، وانسجامها ، وتوازنها ، فضلًا عن ثبات تأثيرها في كيفية تشخيص حقائق السياسة الدولية وتحديد سبل التعامل واياها . ولايتسع مجال هذه الدراسة سوى لتناول بعض ثوابت هذا النظام ، ولاسيما التي لها علاقة بالسياسة الخارجية للعراق ، صنعاً وتنفيذاً .

غني عن القول ان القائد صدام حسين يتبنى مفهوماً معاصراً للسوق (الاستراتيجية) يرتبط والايديولوجية بعلاقة متفاعلة وعلى نحو جعل الايديولوجية تحدد مضامين هذا السوق ، وجعل السوق ، بدوره ، قادراً على رفد الايديولوجية باضاءات جديدة نتيجة لعملية التماس المباشر مع حركة الواقع المتغير الذي يسعى السوق الى توظيفه لصالح اهدافه .

وانطلاقاً من السوق السياسي الخارجي للعراق يتأسس على اطار قوامه الثوابت القيمية والاستراتيجية ، فلقد اتخذت سياسته الخارجية من هذا الاطار تبراساً لحركتها وجعلت من الاصرار على تحقيقها عقيدة لها .

ولم تكن هذه العقيدة بمعزل عن خاصيتين اساسيتين من الخصائص الكلية للنظام العقيدي لصدام حسين : الاولى ومفادها

الثقة بالنصر التي تتزامن مع سياسة النفس الطويل . وبهذا الصدد يقول القائد : « ..... اننا واثقون من النصر مهما تعددت الجبهات وكثر الاعداء وطال الزمن[٢٨]» . اما الثانية فقوامها دور الارادة في تحقيق الاهداف المتوخاة . ومرد ذلك رفض عراقي لفكرة الاستسلام لاية حالة دولية تتقاطع مع حقوق العراق والامة متفاعلًا مع «تقييم علمي لكيفية مواجهتها والتصدي بها . يقول القائد اننا عندما .... نتحدث في السياسة الدولية يجب ان لاننسى العنصر الحاسم والاساس فيها ، وهو ارادة الشعوب . فارادة الشعوب اولًا هي التي تلعب الدور الحاسم في الاتجاهات الاساسية للسياسة الدولية وتأتي بعدها العوامل الاخرى[٢٩]» .

ان الصمود ينطوي في ثناياه ، هو الاخر ، على مسأليتن مهمتين : اولهما الرفض المبدئي لفكرة التراجع عن الثوابت القيمية والاستراتيجية . ويعبر القائد عنها بتاكيده «فلنعمل من اجل (ان) نخدم المبادىء ونصون الامانة ، **لاتراجع ... والى الامام**»[٣٠] .

وثانيهما السعي نحو ان يبقى العراق متألقاً وقادراً على ان يؤدي دوره الحضاري ، الناجم عن تفاعل التاريخ والجغرافيا والسياسة . ومن هنا نستطيع تلمس البعد الذي يقترن بمقولة القائد : اننا «.... نريد ان نكون نموذجاً يساهم في هز الضمير العالمي بما يحركه لتصحيح المواقف والتفكير المنحرف في علاقات الشعوب بين المستغلين والمستغلين»[٣١] .

وفضلًا عما تقدم ينطوي النظام العقيدي لصدام حسين على عقائد تحدد كيفية التصرف على الصعيد السياسي الخارجي . ومثالها الاستقلالية ، وكيفية التعامل مع الاصدقاء والاعداء .

فأما عن الاستقلالية[٣٢]فأنها تتأسس على فكرة اساسية قوامها حرية الدولة في اتخاذ قراراتها وبما يخدم قيمها ومصالحها وبمعزل عن التأثير الخارجي[٣٣] . وتبعاً لذلك تعد بمثابة النقيض للتبعية بكافة اشكالها وصورها المعروفة .

ومع ذلك لاينطوي مفهوم الاستقلالية على مايفيد ان الدول ذات التوجه الاستقلالي تتصرف بمعزل عن اثر تشابك مصالحها

ومصالح غيرها في قراراتها . ولنتذكر ان عالم اليوم الذي صار صغيراً متداخلاً ومتشابكاً ومتغيراً بسرعة لم يعد يسمح بالعزلة المطلقة .

ومن هنا تعبر الاستقلالية في آن عن حرص شديد على الاتكون القرارات انعكاساً الياً لمصالح خارجية ، والاتكون كذلك عائقاً امام تطور العلاقات الثنائية والجماعية وبما يخدم المصالح المشتركة بصورة متوازنه . وهنا لنتذكر قول القائد : «ان سياستنا المستقلة لاتعني الانغلاق او الانعزال ... (و) من ضرورات سياستنا المستقلة ان نبني اوسع العلاقات مع بلدان العالم على اساس المصالح الوطنية والقومية وعلى اساس المبادىء ... عدا تلك التي تتآمر علينا وعلى امتنا وتهدد مصالحنا وامننا ...»[٣٤] .

وفي ضوئه يمكن القول ان العراق ، عبر قائده ، يدرك الاستقلاليه ادراكاً حضارياً معاصراً . وبسبب من ذلك استطاع ان يقدم انموذجاً لدولة استطاعت ، على الرغم من انها ليست عظمى او كبرى ، فضلاً عن نوعية الظروف المعقدة التي مرت بها ، وبضمنها العداء الدولي لها ، استطاعت ان تبقى دولة مستقلة ومؤثره .

ان هذا الحرص يعد احد الاسباب الاساسية وراء تعرض العراق لسياسات دولية رمت الى احتواء حركته وتدجينها وصولاً الى دفع ثورته ، وعلى غرار ماحصل مع الثورات الوطنية الكبرى والقليلة في عالم الجنوب ، الى الفشل[٣٥] . ولنتذكر ان المقاومة الدولية لمثل هذه الثورات عدّوما تزال ، هدفاً امريكياً وغربياً مركزياً وذلك لاسباب لها علاقة بنوعية المصالح التي تسعى هذه السياسات اليها ، ولاسيما الحيلولة دون بروز معطيات جديدة في عالم الجنوب تدفع باتجاه انهاء اوضاعه المتمثلة في التخلف والتبعية والانكشاف ، وتعرقل بالتالي استمرار الغرب في عملية استنزاف الثروات الطبيعية لهذا العالم ، لصالح دعم مكانته ورفاهيته .

ولان التحدي الغربي للعراق عُد تحدياً مصيرياً ، فلقد تميزت استجابة سياسته الخارجية بانها كانت في مستواه . ومن الواضح ان ذلك لم يكن بمعزل عن تأثير عقيدة اخرى من العقائد المركزية للقائد صدام حسين ، هي الاعتماد على الذات[٣٦] . وهنا لنتذكر ان الدولة او الامة التي لاتستطيع تهيئة المستلزمات الاساسية

لصمودها وادارة صراعاتها مع اعدائها ، هي الدولة او الامة التي لاتجد من يدافع عنها في الاوقات الحرجة .

واما عن التعامل مع الاصدقاء والاعداء ، فلقد اضحى معروفاً ان التقاء المصالح بين الدول اواختلافها يفرز ، في العموم ، علاقات من نوعين : علاقة صداقة وتعاون ، وعلاقة عداء وصراع ، وان طبيعة هذه العلاقات تنطوي على تأثير مهم في كيفية تعامل الاصدقاء والاعداء الدوليين مع بعض .

ولايختلف العراق عن غيره . ففي ضوء المواقف والاستراتيجيات الدولية حيال المصالح التي يسعى الى ضمانها خدمة لحاضر ومستقبل عراقي وعربي آمن ومرفه ، فلقد تحددت مضامين علاقاته الدولية . ويؤشر الواقع انها تتوزع على ثلاثة مستويات(٣٧) : علاقات عادية ، وعلاقات تعاون ، وعلاقات صراع .

وبغض النظر عن علاقاته العادية ، التي تكتسب سمتها هذه من محدودية تفاعلاته مع مجموعة دول ضئيلة الاهمية الدولية في عالمي الشمال والجنوب ، يولي القائد صدام حسين المستويين الاخيرين لعلاقات العراق الدولية أهمية خاصة .

ومرد ذلك ادراك مؤداه الاثر المتباين لمواقف الاصدقاء والاعداء وسياساتهم حيال العراق ، اما دعماً لاهدافه واما عرقلة لها . ومن هنا ينطوي النظام العقيدي للقائد صدام حسين على معتقدات فلسفية وادائية تحدد ادوات السلوك السياسي الخارجي للعراق واهدافه حيالهما . يقول القائد : «ان الوسائل المطروقة وصولاً للهدف مع الاصدقاء هي غير الوسائل المطروقة وصولاً الى الهدف مع غير الاصدقاء مع ملاحظة عدم اختلال الهيكل الاساس للمبادىء . ومنها مبدأ الاستقلال(٣٨)» .

وفي ضوء ذلك نتساءل : ماهي العقائد التي تحدد التعامل مع الاصدقاء ومع الاعداء ؟

فأما عن الدول الصديقة للعراق فهي التي تكون «اقرب فهماً الى فهم مصالحنا المشروعة وحقنا في الحياة والاستقلالية وفي البناء الان وفي المستقبل(٣٩)» . ولذلك يتاثر تعامل العراق مع هذه الدول بالتالي في سبيل المثال :

١ ـ الحرص على بناء علاقة استراتيجية . ولانها تستدعي مثلا ان «.... لاترتبط بزمن آني او بمصلحة آنية او انه يعززها ظرف آني او قضية طارئة»[٤٠] . يغدو واضحاً ان العراق يريدها ان تنبني على اسس مبدئية واخلاقية واضحة . ومن هنا نفهم البعد الذي يقترن بقول القائد «اننا نبقى نتعاون ونتعامل بشرف مع اصدقائنا وبدون نظرة انتهازية»[٤١] .

٢ ـ التكافؤ في التعامل

صحيح ان العراق دولة تنتمي الى مجموعة الدول الصغرى ، بيد انه دولة تمتلك ، وعلى خلاف العديد من هذه الدول ، مستلزمات القدرة على ايقاع التأثير الدولي . وادراكاً منه لذلك ، يرفض النظام العقيدي لصدام حسين ان يكون انتماء العراق الى عالم الجنوب سبباً للقبول بموقع ادنى اثناء تفاعله مع غيره .

ان القبول بمثل هذا الدور يمهد السبيل ليس فقط لالغاء استقلالية العراق ، سيما وان «السياسة المستقلة هي الضمان الاكيد للأمن الوطني وللسيادة الوطنية والرفاهية والتقدم»[٤٢] . وانما لانه كذلك يمهد لقيام علاقات تبعية مغلفة بعناوين مختلفة . ويرفض العراق ، وباصرار ، مثل هذه العلاقات . ان «الصداقات يجب ان لاتتحول في كل الاحوال الى غطاء للتبعية والتصرف بالنيابة عن هذا الطرف او ذلك»[٤٣] .

٣ ـ عدم التدخل المتبادل في الشؤون الداخلية

يعد عدم التدخل في الشؤون الداخلية احد المبادىء التي ارتضتها الدول لتنظيم علاقاتها المتبادلة . الا ان كثرة اختراقه ولاسيما من قبل عدد من دول الشمال كادت تجعل قيمته تكون نظرية .

ولان هذا الواقع الدولي ينطوي في ثناياه على زعزعة للثقة المتبادلة بين الدول ، ولان السياسة الخارجية للعراق تضطلع بنشر مبادىء اخلاقية لبناء علاقات صداقة وتعاون تؤمن لاطرافها مصالحها المشتركة ، فقد استمر العراق يرفض كذلك مختلف اشكال التدخل الخارجي في كيفية ادارته لسياساته . يقول القائد «لانقبل من احد كائن ما يكون ومهما تكن درجة الصداقة التي تربطنا به ... ان يتدخل ... في شؤوننا الداخلية[٤٤]» .

٤ ـ القبول بالاختلاف في المواقف

منذ القدم والسياسة الدولية تتأسس ، وكما هو معروف ، على ظاهرتين اساسيتين ، هما الصراع والتعاون . وبغض النظر عن ظاهرة الصراع ، تكمن الاسباب التي تدفع بالدول الى التعاون فيما بينها من التقاء مصالحها ، او في الاقل عدم اختلافها .

ومع ان ظاهرة التعاون الدولي لاتنفي ، وكما تؤكد شواهد دولية ، احتمالات الاختلاف بين سياسات الدول المتعاونة حيال قضية او مشكلة دولية محددة ، الا ان هذا الاختلاف لايحول بدوره دون ديمومة علاقة التعاون بين اطرافها ، خصوصاً عندما تتأسس هذه على شبكة واسعة من المصالح .

وانطلاقاً من الادراك العراقي لصدام حسين ان التعاون الدولي لايقترن بالتوافق او التطابق المطلق في السياسات[٤٥]متفاعلًا مع حرصه على استقلالية الحركة ، نستطيع فهم السبب الذي يدفع بالعراق الى رفض محاولات الاصدقاء فرض التطابق علية في السياسة الخارجية ورؤية الامور والمسائل ذات الاهتمام المشترك .

واما عن الدول المعادية للعراق ، فهي كل من تحاول «.... الاضرار بالامة العربية او بالعراق»[٤٦]في الحاضر والمستقبل . ولذلك تصبح الرؤية اليهما وصيغ التعامل معها تختلف عن الرؤية والتعامل مع الاصدقاء . ولان العراق ، تبعاً لذلك ، لايساوي بين الاصدقاء والاعداء[٤٧] ، فأنه يتعامل مع الاعداء انطلاقاً من سياسة الرد بالمثل . يقول القائد : «ان من يحاول ايذاءنا نحاول ايذاءه ، ومن يريد التسلق على جدارنا نتسلق على جداره ...»[٤٨] .

وانطلاقاً من ان الدفاع عن الذات هو جوهر هذه السياسة ، فأنها تتجسد مثلًا في ادوات المقاطعة الدبلوماسية او الردع او العقاب . ان «.... الذين يلحقون بنا الضرر (لابد) ان نواجههم بما هو حق مشروع لنا في الدفاع عن النفس ورد الاذى عنها»[٤٩] .

ومع ان الادوات التي ينطلق منها العراق في تعامله مع اعداء الامة واعدائه تتجمع تحت عنوان ادوات الاكراه الدبلوماسي والمادي الا ان واقع حركة السياسة الخارجية للعراق تؤشر انها لاتتردد ، مع ذلك ، عن تبني ادوات ترغيبية . ومثالها الدعوةالى

الحوار اسلوباً لحل المشاكل الثنائية . ولنتذكر مثلاً مضمون السياسة الخارجية للعراق قبل ام المعارك .

ان هذه الدعوة تقترن برؤية حضارية لكيفية فض الصراعات التي يكون العراق طرفاً فيها بصيغ سلمية قوامها النفس الطويل واستنفاد الوسائل الدبلوماسية اولا[٥٠] . وفي ضوء النتائج المتحققة يستطيع المرء القول ان السياسة التي انطلق منها العراق في تعامله مع الدول المناهضة له حالت دون ان تستطيع سياسات هذه الدول تحقيق اهدافها في دفع ثورة العراق الى الفشل .

ثالثاً : اهداف السياسة الخارجية للعراق وادواتها

٣ ـ ١ الاهداف

عموماً يراد باهداف السياسة الخارجية لاية دولة ترتيب حالات او اوضاع مستقبلية خارج حدودها خدمة لمصالحها[٥١] . وغني عن القول ان مدى قدرة الدولة على التأثير السياسي في غيرها هي التي تحدد مدى نجاحها او فشلها . وانطلاقاً من ان هذه الاهداف هي التي تضفي على السياسة الخارجية بعدها الهادف ، يصير واضحاً ان فهم هذه السياسة يقتضي فهماً موضوعياً لاهدافها المتوخاة .

وكدولة تضطلع بقيادة مشروع وطني وقومي ، تعبر السياسة الخارجية للعراق عن قيم هذا المشروع ومصالحه واهدافه . وبغض النظر عن الاهداف الانية للعراق والتي تفرزها انماط تفاعلاته اليومية ، ترمي انماط سلوكه السياسي الخارجي الى تحقيق اهداف اساسية او حيوية ثابتة ، واهداف اخرى يراد بانجازها ان تكون السبيل لتحقيق الاهداف الاولى .

ولتفاعل هاتين المجموعتين من الاهداف ، فضلاً عن ان الاهداف الاساسية للعراق تقترن باساس وجوده ورسالته ، وان المساس بها ، لاهميتها القصوى ، يعد مساساً بحاضره ومستقبله وحاضر ومستقبل الامة ، سنعمد ، تبعاً لذلك ، الى تصنيفها الى نوعين متكاملين : اهداف وطنية ، واهداف قومية . ويعبر القائد عن هذا التكامل بقوله مثلاً : نحن نؤمن بالامة العربية ونؤمن بالعراق ..

وعندما تتعارض او تتناقض مصالح الامة او العراق مع اي جهة في العالم فسنكون مع الامة ومع العراق»[٥٢] .

٣ ـ ١ ـ ١ الاهداف الوطنية

يقترن مجمل هذه الاهداف بالسعي نحو ضمان الامن الوطني . وقد بات معروفاً ان مضمون مفهوم الامن قد مر بتطور عبر الزمن انتهى الى ان يفهم بدلالة مجتمعية شاملة . ولذلك صار يحتضن كافة الابعاد العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية .... الخ التي تؤمن ضمانه في الحاضر والمستقبل .

ولم تكن الرؤية العراقية لهذا المفهوم بمعزل عن نتيجة هذا التطور . واتساقاً مع ماتقدم يفهم العراق الامن بدلالة البناء والدفاع . ويتأكد ذلك في مقولات القائد صدام حسين . ومن بينها مقولته : «هذا هو العراق يجب ان يبني ويقاتل ، اما عندما يقاتل فقط ولايبني فلا يكون عراقاً كما نرى نحن ، ....»[٥٣]

ولايتسع المجال هنا للدخول في تفاصيل دور السياسة الخارجية للعراق في ضمان امنه الوطني . ومع ذلك تكفي الاشارة الى ان انماط حركة هذه السياسة تؤشر انها استمرت ، وخدمة له ، تسعى الى تحقيق الاهداف الاتية في سبيل المثال :

١ـ حماية ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز من محاولات التطويق والاختراق والزعزعة الداخلية التي اعتادت الدول المؤثرة في السياسة الدولية على الانطلاق منها في سبيل افشال النظم السياسية في عالم الجنوب وخصوصاً التي تحرص على استقلالية حركتها .

٢ ـ تهيئة المناخ الدولي الملائم لدعم القدرة العسكرية الذاتية للعراق وتطويرها وبما يجعله قادراً على ردع التهديد الخارجي .

٣ ـ توظيف علاقات العراق مع الدول المستقلة لصالح تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبما يكفل بناء دولة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في العراق .

٤ ـ تعزيز المشاركة العراقية في التفاعلات الدولية وعلى نحو يؤكد

هيبته وسمعته الدولية .
٥ ـ بناء العراق انموذجاً للعرب ودول عالم الجنوب على الصعيدين الداخلي والخارجي .

٣ ـ ١ ـ ٢ الاهداف القومية

لقد ادى تبني العراق بعد عام ١٩٦٨ لرسالة حزب البعث العربي الاشتراكي الى ان تصبح الاهداف القومية مكملة للاهداف الوطنية في كل لاينجزأ .
وتتجمع الاهداف القومية في هدفين حيويين ، هما ضمان الامن القومي العربي ، وتحقيق الوحدة العربية .
فأما عن الامن القومي العربي ، الذي نقصد به أمن الامة العربية من محيطها الى خليجها ، فلقد اضحى ، وبسبب من تنوع وتعدد التحديات التى يواجهها متفاعلة مع عجز الاستجابة العربية والنتائج التي افرزتها ، اضحى تأمين الامن القومي العربي في الحاضر وامتداداته المستقبلية يعبر عن اولوية مركزية ثابتة في سلم اولويات العراق وافضلياته . وتبعاً لذلك فلقد عبر القائد صدام حسين عن طبيعة الوظيفة التي يضطلع بها العراق على الصعيد القومي . اذ قال مثلًا انها تكمن «... في انعاش وتشغيل بذور الحياة داخل الامة العربية لتسريع عوامل التطور وبما يجعلها قادرة على الدفاع عن مسيرتها المهددة»[٥٤] .
واما عن هدف الوحدة العربية ، فأن حاضر الامة العربية ومستقبلها انما يتوقفان على وحدتها القومية . ولنتذكر انها لاتسهل على الامة تجميع قواها وبالاتجاه الذي يدعم قدرتها على ان تكون طرفاً دولياً فاعلًا خدمة لمصالحها حسب ، وانما يساعدها كذلك على ترتيب ظروف تفاعلاتها مع واقع دولي متغير تمهيداً لدخولها القرن القادم من موقع القوة والتأثير حيث لامكان الا للوحدات الدولية المؤثرة .
وتبعاً لادراك العراق لدور الوحدة العربية في تأمين الحاضر وضمان المستقبل ، استمر هذا الهدف يحتل موقعاً ثابتاً في سلم

اولويات العراق . ولنا في تاكيد القائد صدام حسين الدليل : «نحن دائماً وحدويون . نظرتنا الى الوحدة هي نظرة استراتيجية وبالتالي فان كل منطلقاتنا الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية تحكمها في الاساس هذه النظرة»[٥٥] .

ومن الطبيعة الاستراتيجية لهدف ضمان الامن القومي العربي وتحقيق الوحدة العربية نبعث اهداف قومية اخرى للعراق اريد بها ان تكون السبيل الموضوعي لانجاز هذين الهدفين ، سيما وان انجازهما يحتاج الى جهد عال ومدة زمنية طويلة نسبياً . ومثال هذه الاهداف ما يأتي :

١ ـ دعم القدرة العسكرية العربية ، ثنائيا وجماعياً ، وبما يكفل لها ان تكون مؤثرة .

٢ ـ تشجيع التكامل السياسي العربي على اوسع نطاق من خلال الارتقاء بالتضامن العربي ودور جامعة الدول العربية .

٣ ـ رفد التكامل والتكافل الاقتصادي العربي بمسببات ديمومته وفاعليته .

٤ ـ تصعيد التعاون الوظيفي (غير السياسي) الثنائي والجماعي العربي .

وفي ضوء تفاعل الاهداف الوطنية والقومية للعراق وتكاملها فان تفسير حركته السياسية الخارجية يصبح ناقصاً اذا تم بمعزل عنهما .

٣ ـ ٢ الادوات

عموماً يقصد بهذه الادوات تلك الوسائل التي تستخدمها الدول لتحقيق اهدافها السياسية الخارجية ، وان فاعليتها تتحدد في ضوء نوعية القدرات التأثيرية لهذه الدول . ولذلك فهي تعد انعكاساً لها .

ومنذ الاستقلال والعراق يعمد الى تحقيق اهداف سياسته الخارجية عبر وسائل يتحدد اختيارها في ضوء رؤى صناع القرار لكيفية التصرف على الصعيد الدولي متفاعلة مع مفردات قدرته

الموضوعية وطبيعة علاقاته الدولية . وقبل تناول مضامين ادوات السياسة الخارجية للعراق بعد عام ١٩٦٨ ، يعد مهماً الاشارة الى الاعتبارات الفكرية التي تؤثر في اختيارها . وابرزها اربعة اعتبارات :

فأما عن الاعتبار الاول ومفاده ان القائد صدام حسين جعل من السياسة الخارجية للعراق سبيلًا مركزياً لضمان امنه الوطني والامن القومي العربي . بيد ان الاهتمام الذي يوليه القائد للسياسة الخارجية العراقية والسياسة الدولية لاينطوي على مايفيد ان الاهتمام بالسياسة الداخلية يحتل مرتبة ادنى . فاتساقاً مع سمة التوازن التى تتحلى بها شخصية القائد صدام حسين ، فأن تأثيرها ينسحب على نوعية الاهتمام بهاتين السياسيتين معاً . ومن هنا يختلف القائد عن غيره من صناع القرار ولاسيما الذين يعمدون الى ايلاء اما هذه السياسة او تلك اولوية على الاخرى .

وفضلًا عن ذلك ادت هذه السمة متفاعلة مع قدرة القائد على تشخيص مستلزمات النجاح في العمل الاستراتيجي[٥٦]الى ان تتميز الحركة السياسية الخارجية للعراق بتوازن وسائلها مع اهدافها ، فضلًا عن الابتكار والابداع في اختيار وسائل الحركة .

اما الاعتبار الثاني فمفاده ان القائد صدام حسين يدرك ان الخصائص التي تقترن بالعالم المعاصر تفرض ضرورة الحركة السريعة ولكن ضمن ذلك الاطار الذي لايغادر الثوابت القيمية والاستراتيجية . ومن هنا نبعث مرونة السياسة الخارجية بوصفها نهجاً مؤقتاً مرتبطاً بحالة مؤقتة ...»[٥٧]اي انها وسيلة لتحقيق هدف محدد لاغير .

اما الاعتبار الثالث فمؤداه الواقعية في اختيار ادوات الحركة . فانطلاقاً من ان القائد يدرك الاستراتيجية بدلالتها المعاصرة الشمولية فأنه يرى ان فاعلية هذه الاستراتيجية في التطبيق تستدعي ان يكون اختيار وسائلها واقعياً . يقول القائد : «ان اية حركة لتغيير واقع ما ، اذا انعزلت عن مكونات ذلك الواقع اثناء تغييره الى الامام ، ستقع بخطأ التقدير ولن تخرج بالنتائج التي

تستهدفها في عملها الذي تريد القيام به»[٥٨] .

ان هذه الرؤية التي تقترن بتحكيم العقل وتغليب الموضوعية على سواها ، ليست بمعزل عن اثر عقيدة التصميم على انجاز الاهداف الكبرى والثقة بالنجاح . فالقائد هو القائل : «.... ومهما كانت الصعوبات فنحن دائماً متفائلون ومستبشرون»[٥٩] . وقوله كذلك : «نعم نحن متفائلون ولكن تفاؤلنا واقعي وليس خيالياً»[٦٠] .

واخيراً ينبع الاعتبار الرابع من تأثير خصوصية التجربة العراقية واستقلاليتها فكراً وممارسة في اختيار الوسائل التي يستخدمها العراق في سياسته الخارجية . يقول القائد : «ان عقيدتنا ونظريتها في العمل لاخصوصية متميزة لايجوز معها استنساخ تجارب الاخرين ووسائلهم في معالجة المشاكل والقضايا[٦١]» .

واتساقاً مع هذه الاعتبارات ، فلقد عمد العراق الى التعامل مع عموم بيئته الخارجية انطلاقاً من مجموعتين من الوسائل : الاولى هي تلك الوسائل التي تعكس المبادىء التي تحدد صيغ تفاعل العراق مع غيره .

ولامجال هنا للدخول في التفاصيل . ولذلك تكفي الاشارة الى ان الالتزام العراق بمبادئه جعله حريصاً على الالتزام ، مثلًا ، بعلاقات الصداقة والاحترام المتبادل وتبادل المصالح على نحو متوازن ، فضلًا عن الصراحة .

بيد ان التزام العراق بمبادىء عمل اخلاقية لاينطوي على مايفيد ان سياسته الخارجية مثالية المضمون . فادراك القائد ان للسياسة الدولية تأثيراً في تطلع كافة الدول نحو الامن والرفاهية ، وانها سياسة مصالح جعله يؤكد ان علاقة العراق مع دول العالم تتحدد انطلاقاً من المصالح المشتركة ومستوى اتجاه التقاء الاستراتيجيات وتفاعلها ضمن امور اخرى[٦٢] . وفي ضوء ماتقدم يغدو واضحاً ان السياسة الخارجية للعراق لا تغرق في المثالية ، ولاتغرق كذلك في الواقعية وانما تجمع بين الاثنين بتوازن واضح .

اما المجموعة الثانية من وسائل السياسة الخارجية للعراق ، فهي تلك التي تتماثل مع الوسائل المستخدمة من قبل العديد من الدول الاخرى . وكما هو معروف ، تتوزع هذه على مساحة واسعة تبدأ

بالدبلوماسية مروراً بالوسائل الاقتصادية والتجارية والاعلامية ، فضلًا عن توظيف المنظمات الدولية والاقليمية ، وانتهاءاً بالوسائل العسكرية .

وبدون الدخول في تفاصيلها ، تجدر الاشارة الى ان استثمار العراق لهذه الوسائل يتسم مثلًا بثلاث خصائص مهمة . اولها انها لاتستخدم بمعزل عن غيرها . فانطلاقاً من ان «الحياة لاتمر من رافد واحد»[٦٣] .

يصبح مثلًا «الترابط بين السياسة والقتال والاعلام ترابطاً مصيرياً»[٦٤] . اما الخاصية الثانية فهما تباين ادوات التعامل مع الاصدقاء والاعداء ، كما تم ذكره في اعلاه[٦٥] . واخيراً ان التعامل مع المواقف الدولية يتحدد تبعاً لنوعية مضامينها واثرها على المصالح الحيوية للعراق .

رابعاً : السياسة الخارجية للعراق في التطبيق

بعد عام ١٩٦٨ عمد العراق الى توظيف سياسته الخارجية كأحد السبل الاساسية ، لتحقيق اهدافه المتوخاة . وقد دفع ذلك الى تفاعل مكثف مع ثلاث دوائر (او ساحات) اساسية تشكل في عمومها البيئة الخارجية التي يتحرك عليها ، هي : الدوائر القومية والاقليمية والدولية ولاتساع هذه الدوائر ، ويضمنه تعدد الدول التي تشكل كل واحدة منها ، فضلًا عن اسباب فنية خاصة بهذه الدراسة ، فأن هذه الفقرة ستكون مختصرة في تناولها لتطبيقات السياسة الخارجية للعراق ، فضلًا عن انتقائيتها

٤ ـ الدائرة القومية

نقصد بهذه الدائرة ، الوطن العربي . ولاسباب عقائدية وواقعية[٦٦] فلقد مرت حركة العراق حياله بتطورين اساسين ، يمكن ان يعد منتصف السبعينات تقريباً بمثابة الحد الفاصل بينهما . فأما عن التطور الاول ، فلقد ، تميزت حركة العراق بعد عام ١٩٦٨

بسمتها الايديولوجية الواضحة . ومرد ذلك ادراك العراق انه يشكل القاعدة لضمان الامن القومي العربي .

ومن هنا نستطيع ان نفهم مضامين السياسات التي اعتمدها بعد عام ١٩٦٨ سواء حيال القضية الفلسطينية ، وامن الخليج العربي ، ودعم حركات التحرر العربية ، فضلًا عن الوحدة العربية .

بيد ان انشغال العراق بمسائل داخلية ابرزها تدعيم النظام الوطني الجديد والحيلولة دون التسلل الخارجي عبر توظيف المشاكل الداخلية (كالقضية الكردية) متفاعلًا مع مضمون الموقف الدولي الذي عمد الى محاولة تطويق ثورة العراق وافشالها ، جعل الدور العراقي في ساحته القومية محدود النطاق ، وهو الامر الذي ساعد عليه ايضاً الموقف السلبي لبعض الاقطار العربية منه ، كمصر ودول في الخليج العربي .

واما عن التطور الثاني فهو يقترن بانطلاقة هذا الدور وعلى نحو لم يشهده تاريخ العراق منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . ان ذلك لم يكن بمعزل عن اثر النتائج الناجمة عن توطيد الاستقرار السياسي الداخلي ، ونمو القدرة المالية للعراق ، هذا فضلًا عن اتجاه العلاقة العراقية مع دول الجوار ، وخصوصاً ايران ، بعد عام ١٩٧٥ نحو الابتعاد عن الصراع العلني .

ويمكن القول ان بداية انطلاقة الدور العراقي الفاعل على الصعيد القومي تقترن بمؤتمر قمة بغداد الاولى في عام ١٩٧٨ . ففي هذا المؤتمر بدت واضحة قدرة العراق على الاضطلاع بدور قيادي . فشبه الاجماع القومي العربي الذي استطاع القائد صدام حسين تحقيقه في مواجهه مشروع كامب ديفيد كان نصراً حقيقياً لسياسة العراق الخارجية .

ولم تكن نتائج هذا المؤتمر دون تأثير لاحق في مضامين السياسة الخارجية . فهذه ادركت جدوى التعامل الواقعي سبيلًا للارتقاء التدريجي بالواقع العربي الى حالة جديدة .

ومع ان السياسة الخارجية للعراق تميزت بعد منتصف السبعينات بالواقعية ، الا ان بروز هذه السمة لم يكن على حساب

الالتزام بالثوابت القيمية والاستراتيجية . فالاساس الايديولوجي لسياسة العراق الخارجية استمر ثابتاً[٦٨] . وتبعاً لذلك فلقد تميزت هذه السياسة ، بعد منتصف السبعينات ، بخاصية الجمع المتوازن بين القيم والواقعية .

ولنا في الاعلان القومي للقائد صدام حسين في ٨ شباط ١٩٨٠ مثال واضح . فمبادئه عبرت عن رؤية استراتيجية لاتقفز على كوابح الواقع العربي ولاتنسى ، في الوقت ذاته ، الطموح القومي .

ولنتذكر انها تطلعت الى خلق اجماع قومي على حدود الامن القومي العربي وعلى نحو يجعل الامة العربية بالتالي ، اكثر اقتداراً في مواجهة التحديات القومية .

صحيح ان الحرب مع ايران دفعت بالسياسة الخارجية الى توظيف امكاناتها لدعم اهداف السياسة العسكرية، بيد ان ضرورة تحقيق الانتصار لم تحل دون مشاركتها في التفاعلات القومية . ولنتذكر ان العراق استمر ، اثناء هذه الحرب ، يدعو الى تضامن عربي حقيقي وتكامل اقتصادي جدي ، عبر افكار جديدة .

وهنا تجدر الاشارة الى ان هذه الافكار كانت قد اقترحت على العرب اساليب للتعامل مع بعضهم البعض لم يعتادوا عليها سابقاً والمرء يقف طويلًا ، مثلًا ، امام دلالة قول القائد صدام حسين : «كلنا نحن العرب انظمة شتى والوان شتى . ولكن المطلوب منا كلنا ان لانبحث عن الغاء ابنية قائمة ولانفتت نسيجاً قائماً ، وانما نبحث عن خيمة كبيرة مشتركة تغطي كل الخيم الاخرى فتصبح فوقها بدون ان تنتقص من اية خيمة من خيمنا الوطنية ... في اكبر دولة فينا واصغر دولة فينا[٦٩]» . وكذلك مقولة القائد ليس : هناك تناقض بين الوطنية والقومية . فكلاهما شرط للبداية الصحيحة او للعمق الصحيح . فالوطنية بداية صحيحة للقومية والقومية هي العمق الصحيح للوطنية»[٧٠] .

ومع ان هذه الافكار دفعت الى حرص عراقي قوامه بناء علاقة عربية متطورة مع الاقطار العربية خدمة للمصالح القومية العليا ، الا ان المواقف السلبية لبعض صناع القرار العرب حيال العراق خلال الحرب مع ايران وفي اثناء المدة التي سبقت ام المعارك

وخلالها اكدت مرة اخرى حقيقة تاريخية مفادها ان بعض العرب لايتوانى عن التعاون مع الاجنبي ضد شقيقه العربي خدمة لمصالح قطرية متشابكة مع مصالح دولية . وهنا لنتذكر ادوار صناع القرار السوري والسعودي والمصري حيال العراق ، منذ العهد الملكي ، بعضهم صعوداً .

وفي ضوء اعلاه ، نتساءل : ماهي احتمالات السياسة الخارجية للعراق قبل ، تآكل الحصار او رفعه ، او بعده حيال الدول العربية التي شاركت في العدوان عليه واستمرار الحصار ضده ؟

احتمالان عامان : اولهما ـ قوامه ان العراق سيتأثر بالسياسات المعادية لهذه الدول حياله قبل ام المعارك وفي خلالها ، ولن يعمد ، بالتالي ، الى اعادة علاقته المقطوعة معها ، والبدء بصفحة جديدة . اما ثانيهما فمفاده ان العراق سيتجاوز هذه السياسات ولن يتردد ، بالتالي ، عن الاستجابة لمطالب المصالحة العربية .

وينطوي الاحتمال الاول على مايبرره ، ولاسيما حجم الضرر الذي نجم عن سياسات هذه الدول في المصالح العراقية متفاعلاً مع الموقف السلبي لبعض شرائح الرأى العام العراقي من مسألة اعادة العلاقة معها .

اما الاحتمال الثاني فتدفع باتجاهه مسببات : اولهما ان السياسة الخارجية للعراق لاتفهم القطيعة الدبلوماسية الاكصيغة للاحتجاج على موقف مرفوض مبدئياً . وبهذا الصدد قال القائد صدام حسين ان القطيعة هي «صيغة من صيغ التعبير عن السياسة والاحتجاج على مواقف الاخرين الذين يحاولون الاضرار بالامة العربية او بالعراق»(٧١) .

اما السبب الثاني فقوامه التطلع العراقي المبدئي نحو بناء تلك الظروف العربية الملائمة لتضامن عربي جدي تحقيقاً لوحدة المصير العربي . وهنا لنتذكر قول القائد ان «التفتيش عن نقاط الالتقاء لنقيم عليها جسوراً قوية للعلاقة افضل من التفتيش عن الاماكن التي لايمكن العبور منها الى الضفة الاخرى لنفترق عن بعضنا كحالة نهائية»(*) .

ويقترن المسبب الثالث بما يفيد ان عودة العلاقة العراقية مع هذه الدول تمهد السبيل لتفاعلات عراقية دولية اكثر اتساعاً من الان ، او انها تساعد على ذلك في الاقل .

ومع ان الاحتمال الثاني يعد اكثر رجحانا ، للاسباب المذكورة في اعلاه ، الا انه يرتبط بمسألة اساسية ، هي مدى استعداد الدول العربية ، التي شاركت في العدوان وديمومة الحصار ، على احداث تحول جوهري ايجابي في سياساتها الخارجية حيال العراق .

٤ ـ ٢ الدائرة الاقليمية

ونقصد بها مجموعة تلك القوى غير العربية التي اما تجاور العراق او التي تقترب منه جغرافياً وانماط حركتها حياله وحيال العرب . ولايستوعب مجال هذه الدراسة تناول تفاصيل حركة السياسة الخارجية للعراق حيال هذه القوى ، وحركتها حياله .

٤ ـ ٢ ـ ١ السياسة الخارجية للعراق حيال ايران

عبر الزمان وهذه السياسة تتفاعل مع السياسة الخارجية الايرانية وعلى نحو جعل العلاقة العراقية ـ الايرانية بمثابة الانعكاس لمضامين هذا التفاعل[٧٢] . فعلى العكس من حقبة العهد الملكي التي تميزت خلالها هذه العلاقات بغلبة التعاون ، في العموم ، على الصراع ، ولاسباب متعددة لبعضها علاقة بانتماء العراق وايران الى المعسكر الغربي ، فلقد اقترنت ، ولاسيما بعد عام ١٩٦٨ ، بغلبة الصراع على التعاون . وتُعد الخشية الايرانية من اهداف الدور القومي للعراق في منطقة الخليج العربي احد ابرز اسباب ذلك .

صحيح ان اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ جعلت العلاقة الثنائية تنبني على السلم المشوب بالحذر ، الا ان تغيير النظام السياسي الايراني بعد ١١ شباط ١٩٧٩ عاد بهذه العلاقة الى خصائص تجاور المرحلة التي سبقت اتفاقية الجزائر .واسباب ذلك تكمن في ان

القيادة الايرانية سعت بعد عام ١٩٧٩ الى الاطاحة بالنظم السياسية في الدول المجاورة لايران ، وجلها عربية ، وتبديلها بنظم مماثلة لنظامها وموالية له ، عبر اداة تصدير الثورة .

ولان منطقة الخليج العربي ، وبضمنها العراق ، عدّت من قبل ايران ، وعلى الدوام ، بمثابة الدائرة الاولى لحركتها السياسية الخارجية ، فانها حرصت ، وتطبيقاً لمنطوق نظرية الدومينو[٧٣] على اختراق العراق ، بوصفه القوة الاقوى ، وصولًا الى تحقيق اختراق مماثل ومتتابع لبقية دول الخليج العربي الاخرى . ومن هنا لم تكن سياسة التصعيد التدريجي في المواقف الايرانية حيال العراق ، والذي بلغ ذروته في ٤ ايلول ١٩٨٠ ومابعده ، بمعزل عن ذلك ، فضلًا عن اثر مجموعة متغيرات داخلية وخارجية في الحركة الايرانية حيال العراق[٧٤] .

وبالنسبة للحركة الايرانية حيال العراق ، فانه حرص على الانطلاق ، قبل الحرب ، من سياسة شرح مضامينها القائد صدام حسين بقوله : «لقد وقفنا منذ البداية موقفا ايجابياً ومتوازناً من الاحداث في ايران ، وباركنا للشعوب الايرانية مطامحها نحو الحرية ، واكدنا بمواقف معلنة ومن خلال الاتصالات المباشرة مع المسؤولين الجدد بان العراق يحرص على اقامة علاقات تعاون وحسن جوار مع ايران انطلاقاً من اواصر التاريخ المشترك بين الشعوب الاسلامية وعلى اساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية[٧٥]» . بيد ان فشل الحركة العراقية التي رمت قبل ٤ ايلول ١٩٨٠ وبعده الى اقناع ايران بالكف عن افعال العدوان دفع العراق ، ومن منطق الدفاع عن الذات الى الرد في ٢٢ ايلول ١٩٨٠ ، بالقوة المسلحة .

صحيح ان السياسة العسكرية للعراق هي التي تولت موضوع ايران بعد هذا التاريخ ، الا ان هذا لاينفي سعي السياسة الخارجية الى انهائها سلمياً . ولنتذكر مبادرات العراق بهذا الصدد ، فضلًا عن تجاوبه مع دعوات السلم والوساطة الدولية ، التي نجحت في خلق مناخ دولي مناهض لاطالة الحرب . ولم يكن

ذلك بمعزل عن اثر صمود العراق عسكرياً وفاعلية ادائه الخارجي .

وعلى الرغم من ان صدور قرار مجلس الامن الدولي المرقم ٥٩٨ في ١٩٨٧/٧/٢٠ قد ادى ، بعد مماطلة ايرانية واضحة ، الى وقف اطلاق النار بين البلدين في ١٩٨٨/٨/٨ ، الا ان ادراك ايران لخسارتها الحرب ينطوي على دعم فاعل لمركز العراق في التفاعلات الاقليمية ، فانه دفعها الى توظيف احداث ٢ آب ١٩٩٠ وام المعارك ، وعلى النحو المعروف ، لصالح التقرب من الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي ، واستثمار نتائجه لدعم قدرتها الذاتية ، والحد من الدور العراقي في منطقة الخليج العربي .

وفي ضوء تجربة التاريخ ، لايستطيع المرء القول ان ايران ستتخلى عن ثوابت سياستها حيال العراق . فالعلاقة الثنائية محكومة بخاصية الصراع الصفري[٧٦] وعلى اهداف تقترن بمشاريع استراتيجية متناقضة . بيد ان هذا الواقع لايعني غياب امكانية التعايش السلمي بين البلدين .

فبغض النظر عن الاتجاه الدولي نحو التعاون حتى بين الاضداد ، هناك ثمة مصالح مشتركة تدعو الى ذلك . ومثالها ضمان الامن في الخليج العربي بجهد من داخل المنطقة ، فضلًا عن عدم التدخل في الشؤون الداخلية ومتطلبات الاحترام المتبادل وحسن الجوار . ان هذه المصالح ، في حالة احترامها من قبل الجانب الايراني ، فأنها قد ترتب مجموعة ظروف قد تساعد على تحول علاقة الصراع الصفري بين العراق وايران الى علاقة قوامها الصراع غير الصفري ، اي الى تلك العلاقة التي تختلط فيها عوامل التعاون مع عوامل الصراع .

٤ ـ ٢ ـ ٢ السياسة الخارجية للعراق حيال تركيا

لسنا هنا بصدد استعراض تاريخ هذه السياسة وتفاعلاتها مع السياسة الخارجية التركية . فدراسات عديدة تناولتها باسهاب . ومع ذلك تجدر الاشارة الى ان اختلاف مضامين ادراك الدولتين لبعضهما البعض عبر الزمان انعكس على طبيعة حركتهما حيال

بعضهما البعض وهو الامر الذي ادى اما الى ان تتطور العلاقة الثنائية في احيان ، واما الى ان تتآكل في احيان اخرى ، وذلك تبعاً لتأثير متغيرات اختلفت مضامينها من وقت الى اخر . ولسنا بصدد الدخول في تفاصيل هذه المتغيرات . ومع ذلك تجدر الاشارة الى ان تاريخ هذه العلاقة يؤكد على تأثير ثوابت داخلية وخارجية .

فداخلياً تاثرت الحركة المتبادلة بالحاجة الاقتصادية والتجارية لكل من الدوليتن الى الاخرى وهو الامر الذي جعلها في احيان تقترن بخصائص علاقة الاعتماد المتبادل . ومن هنا تعد هذه الحاجة ابرز المتغيرات التي تدفع باتجاه علاقة سياسية متطوره ، والتي تفسر كذلك المطالبة التركية برفع الحصار عن العراق .

ومع ذلك لم تخلُ العلاقة العراقية ـ التركية من عناصر كابحة لتطورها . ومثالها توظيف تركيا لبعض اكراد العراق لاغراض السياسة . صحيح ان هذا التوظيف كان ملموساً في عقد السبعينات[٧٧] ، وانه ، ولاسباب تركية[٧٨] ، اتجه نحو التآكل كل في عقد الثمانينات ، بيد ان تجربة هذا العقد لاتعني ان تركيا قد ابتعدت كليا عن سياسة توظيف اقليات العراق لصالحها .

والى جانب هذا الكابح تنطوي السياسة المائية التركية حيال العراق على عنصر كابح اخر . فعلى الرغم من ان جذور هذه السياسة تعود الى الاربعينات[٧٩] ، الا ان ثمة مؤشرات تؤكد اتجاه تركيا الى توظيف المياه خدمة لسياستها . فبغض النظر عن سدود جنوب الاناضول يتأكد هذا الاتجاه في بداية تبلور سياسة تركية قوامها مقايضة النفط بالمياة[٨٠] . وواضح ان قطع المياه عن العراق ، او تقليص كمية تدفقها اليه ، يجعل العلاقة الثنائية تعاني بالضرورة في الاقل .

ومع ان العلاقة بين البلدين تتاثر بمتغيرات داخلية ذات مضامين وانعكاسات مختلفة ، كذلك فهي تتاثر باختلاف جوهر سياستيهما الخارجية . فمقابل حرص العراق على استقلاليته ، يعد التحالف مع الغرب محور السياسة الخارجية التركية . ولهذا الاختلاف فلقد إنطوت طبيعة العلاقات الاقليمية والدولية للعراق وتركيا على اثار مختلفة في سياستهيما حيال بعضهما البعض .

وبدون الدخول في التفاصيل تؤشر تجربة التاريخ ما يأتي : ان العلاقات العراقية ـ التركية تتجه الى التطور عندما تتطور علاقة البلدين مع معظم العرب . ولنتذكر هنا كامل المرحلة التاريخية منذ منتصف السبعينات حتى عقد التسعينات . والعكس كذلك صحيح . فعلاقة الدولتين تتدهور عندما تبدأ علاقة احدهما مع العرب (او بعضهم) بالتدهور . ولنا في الموقف التركي بعد ٢ آب ١٩٩٠ مثال واضح .

والشيء ذاته ينسحب على العلاقة مع ايران . فالعلاقة العراقية والتركية عندما تتوتر في آن معها ، فأن هذا التوتر يرفد تطورها بعنصر مضاف . وبالقدر الذي يتعلق بتركيا ، لايستطيع المرء القول ان علاقتها مع ايران تخلو من عناصر توتر . ولعل من بين البارز منها السعي التركي ان لاتكون ايران قادرة على التأثير في تفاعلات الشرق الاوسط وتوازنات هذه المنطقة ، لصالحها .

وعلى خلاف ماتقدم ، فأن تحسن العلاقة العراقية ـ الايرانية ، او العلاقة التركية ـ الايرانية يدفع بالعلاقة العراقية ـ التركية الى البرود في الاقل .

وكذلك تنطوي نوعية علاقة العراق وتركيا بالولايات المتحدة على تأثير في علاقتهما المتبادلة . فتدهور علاقة العراق مع الولايات المتحدة متفاعلاً مع تصاعد تطور العلاقة التركية ـ الامريكية يؤدي الى تدهور في العلاقة العراقية ـ التركية ، خصوصاً عندما تعمد تركيا الى افعال مضرة بالمصالح العراقية . ولنا في الدور التركي قبل ام المعارك وخلالها مثال واضح . ولكن عندما تتدهور العلاقة العراقية ـ الامريكية وتتدهور كذلك العلاقة التركية ـ الامريكية فأن هذا يدفع الى تحسن العلاقة العراقية ـ التركية وتطورها ولنتذكر ان تدهور العلاقة التركية ـ الامريكية بعد منتصف السبعينات ادى الى ان تشهد العلاقة التركية مع عموم العرب تطوراً ملحوظاً وفي ضوء ماتقدم يمكن القول ان المد الذي اقترن بالعلاقة العراقية ـ التركية في احيان ، والجزر الذي تميزت به في احيان اخرى لم يكن بمعزل عن تأثير تفاعل مجمل المتغيرات الداخلية والخارجية في طبيعة هذه العلاقة . ولاشك ان مستقبلها سيبقى متأثراً بحاضرها وماضيها .

٤ ـ ٢ ـ ٣ السياسة الخارجية للعراق حيال «اسرائيل»[٨١]

لقد حرص العراق على ان يكون طرفاً فاعلًا في مجرى الصراع العربي ـ الصهيوني . ولنتذكر انه ، قبل عام ١٩٦٨ ، لم يتردد عن المشاركة في حرب عام ١٩٤٨ وحرب عام ١٩٦٧ ، ولم يوقع على اتفاقيات الهدنة التي تلت حرب عام ١٩٤٨ . بيد ان ضآله القدرة التأثيرية العراقية انذاك متفاعلة مع ضعف النظم السياسية التي تعاقبت على ادارة العراق حتى عام ١٩٦٨ جعل سياسته الخارجية ، في العموم ، ضئيلة التأثير في مجرى هذا الصراع .

وقد بدأ الحال بالتغير بعد عام ١٩٦٨ . فأنتقال العراق ، وتدريجياً ، الى حالة نوعية اخرى انعكس على حركة هذه السياسة حيال «اسرائيل» . فهذه اضحت تعبر ، في آن معاً ، عن الموقف الايديولوجي لحزب البعث العربي الاشتراكي من القضية الفلسطينية ونمو القدرة التأثيرية للعراق .

وتبعاً لذلك تميزت مرحلة السبعينات بمجموعة مواقف عراقية اكدت الالتزام العقيدي للعراق بالنضال ضد الاهداف الصهيونية . في الوطن العربي ، والتي تقترن باعادة انشاء مايسمى باسرائيل الكبرى الممتدة من النيل الى الفرات . ويكفي ان نتذكر ، في سبيل المثال ، مشاركته في حرب عام ١٩٧٣ ، ودوره الفاعل والمعروف في قمة بغداد الاولى عام ١٩٧٨ فضلًا عن دعمه لمنظمة التحرير الفلسطينية . ولم تؤد الحرب مع ايران الى حدوث تغيير في الموقف . فالالتزام العراقي بالقضية الفلسطينية استمر ثابتاً .

وتبعاً لطبيعة الموقف العراقي من الصراع العربي ـ الصهيوني خلال المدة الممتدة منذ ١٩٤٨ صعوداً ، فلقد تحددت المدركات والسياسات الاسرائيلية حياله . ونرى ان عام ١٩٦٨ يعد نقطة فاصلة بين نوعين مختلفين منها .

فقبل عام ١٩٦٨ لم تأخذ اسرائيل الحركة العراقية على محمل الجد ، علماً ان هذا لاينبغي انها لم تحاول خلال المدة بين

١٩٥٨ ـ ١٩٦٨ مثلًا اضعاف العراق من الداخل . ولنتذكر هنا الدعم الاسرائيلي لبعض اكراد العراق والذي يؤكده قول مناحيم بيغن ان اسرائيل ساعدت المتمردين في شمال العراق منذ عام ١٩٦٥ عسكرياً واستخبارياً وسياسياً[٨٢] .

اما بعد عام ١٩٦٨ فلقد دفعت ثلاثة[٨٣] متغيرات اساسية قوامها نوعية قيادة العراق ، ومضامين اهدافه ، ونمو قدرته التأثيرية ، دفعت باسرائيل الى ادراك ان العراق صار يشكل الخطر الاكبر عليها[٨٤] .

وقد تبع هذا الادراك تبني سياسة اريد بها تقسيم العراق ، على اساس طائفي وعرقي ، الى ثلاث دويلات ضعيفة ومتصارعة ، كجزء من سياسة عامة حيال الوطن العربي . اي سياسة تجزئة التجزئه . ولنتذكر هنا مخطط عوديد اينسون لتفتيت الوطن العربي .

صحيح ان امتلاك العراق لقدرة عسكرية فوق تقليدية قد دفع «باسرائيل» الى محاولة الحد من تطورها من خلال تدمير المفاعل النووي العراقي في ٧ حزيران ١٩٨١ ، بيد انه اشر «.... ان العراق يسير على الطريق الصحيح وانه يعطي للامة العربية مثلًا ....»[٨٥] .

وتبعاً للدروس المستخلصة من هذا العدوان ، ومنها ان «اسرائيل» «... كيان عدواني لايتردد اطلاقاً عن ان ينفذ عدوانه في اية لحظة تحصل لديه القدرات الفنية على توجيه (مثل) هذا العدوان ضد الامة العربية[٨٦]» . فلقد استمر العراق في تطوير قدراته التكنولوجية .

ولم يؤد ذلك الى خلق حالة من التوازن الاستراتيجي بين التفوق النوعي الاسرائيلي وبين التفوق الكمي العربي حسب ، وانما كذلك الى الحد ، قبل ام المعارك ، من امكانية توظيف اسرائيل لتفوقها النوعي (ولاسيما النووي) نفسياً وسياسياً ضد العرب والعراق ، بيد ان هذا التوازن كان بدوره عاملًا مهماً وراء استثمار الصهيونية العالمية لقدراتها التأثيرية في الدول الغربية لتاليب صناع قراراتها والرأي العام فيها ضد العراق .

ومن هنا اريد بالعدوان على العراق تجريده من قدراته العسكرية

فوق التقليدية حتى لايستمر يشكل تهديداً للمشروع الاسرائيلي وبالتالي المشروع الغربي في الوطن العربي .

وللخشية الاسرائيلية من العراق القوي عسكرياً واقتصادياً وتكنولوجياً ودوره القومي نستطيع ان نفهم البعد الذي يقترن بقول الباحثة الامريكية ، غريس هالسيل : «لقد اوقع صدام حسين الرعب في قلوب الاسرائيليين ولاول مرة منذ اختفاء جمال عبد الناصر[٨٨]» .

٤ ـ ٣ الدائرة الدولية

نقصد بهذه الدائرة كافة الدول التي يتفاعل واياها العراق خارج اطار الدائرتين القومية والاقليمية . ولاسباب لها علاقة بكثرة الدول التي تشكل هذه الدائرة ، واختلاف اهميتها بالنسبة للعراق ، فضلًا عن تباين تأثيرها الدولي ، سيصار في ادناه الى التركيز على علاقة العراق مع الولايات المتحدة فقط ومرد ذلك واقع تربع الاخيرة ، ولو الى حين ، على قمة الهرم السياسي الدولي ، فضلًا عن الانسياق الدولي الراهن ، وشبه الشامل ، وراء سياستها حيال العراق .

ان جذور العلاقة العراقية ـ الامريكية تعود الى ماقبل الحرب العالمية الثانية . بيد انها لم تبدأ بالتطور الافي اوائل الخمسينات . وقد اشر الواقع ان السياسة الخارجية للعراق قد تعاملت مع الولايات المتحدة ، خلال العهد الملكي ، من موقع الانسياق وراء اهداف سياستها المتشابكة في العموم مع اهداف السياسة الانكليزية .

ولم تستطع النظم السياسية التي تعاقبت على ادارة العراق خلال المدة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٨ ، لضعفها ، ان تتعامل مع الولايات المتحدة بفاعلية . ولايغير من هذه الحقيقة ان العراق عمد ، مع معظم الدول العربية ، الى قطع علاقته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة عام ١٩٦٧ احتجاجاً على دعمها لاسرائيل في حرب عام ١٩٦٧ .

بيد ان العلاقة العراقية ـ الامريكية اخذت بعد عام ١٩٦٨ اتجاهاً تصارعياً . ولم يكن ذلك بمعزل عن اثر ادراك عراقي في سياسته حيال الولايات المتحدة قوامه تقاطع اهداف مشروعه الوطني والقومي مع اهدافها في الوطن العربي . فضلًا عن سعيها نحو استنزاف قدراته في سبيل الحيلولة دون بزوغه طرفاً فاعلًا ومؤثراً في التفاعلات القومية والاقليمية .

وكذلك لم يكن بمعزل عن تحول في ادراك الولايات المتحدة لاهمية العراق ودوره . فعلى مدى المدة الممتدة حتى اوائل السبعينات لم تر ، وكما يقول اكسل كارد ، احد خبراء العلاقة العراقية ـ الامريكية ، الولايات المتحدة في العراق «... بلداً حقيقياً»[٨٩] اما بعد هذه المدة فلقد تبدل هذا الادراك باتجاه اخر مختلف مفاده ان ثورة العراق قد قفزت الى مستوى «التغيير غير المسموح به على الاطلاق[٩٠]» .

ولهذا التحول فلقد عمدت الادارات الامريكية الى تصعيد ضغطها المكثف على العراق . ومع صعوبة تحديد تاريخ بداية هذا الضغط ، الا ان المرء يستطيع القول ان تأميم النفط العراقي في عام ١٩٧٢ قد سجل بدايته . واسباب ذلك لاتكمن في ادراك عموم الغرب للايجابيات التي تقترن بهذا الفعل التاريخي وانعكاساته على دور العراق حسب ، وانما كذلك في خشيته من ان يؤدي حذو الدول المنتجة للنفط حذو العراق الى ان تتاكل السيطرة الغربية على اهم مورد طبيعي عرفه القرن العشرين .

ولان عموم الغرب لم يستطع قبول النتائج التي حققها فعل التاميم العراقي ، فأنه عمد الى استنزاف العراق عبر اشغاله بنوعين من المشاكل : داخلية ومثالها تحريك بعض اكراد العراق ، ومشاكل خارجية دون مستوى الحرب . ولنتذكر هنا دور ايران في تصعيد الصراع العراقي ـ الايراني عامي ١٩٧٤ ، و١٩٧٥ الى مستوى حافة الحرب الشاملة .

ولم تكن هذه الوسيلة ، التي تنطوي على مضمون ترهيبي ، هي الوحيدة . فبجانبها اريد بوسائل ترغيبية متعددة ان تنتهي الى استمالة العراق وتحويل ثورته الى مجرد انقلاب وعلى شاكلة ماحصل في دول امريكا اللاتينية مثلًا .

ولان وسائل الترهيب والترغيب لم تستطع صرف العراق عن مساره الوطني والقومي ، صارت الولايات المتحدة ترى فيه المناهض الاول لاستراتيجيتها في الوطن العربي ، كما يؤكد ذلك احد المحللين الامريكين[٩١] . وتبعاً لذلك انتقل اسلوب التعامل الامريكي الى اخر اشد عنفاً ، هو الحرب .

ولذلك اندلعت الحرب العراقية ـ الايرانية ليس بسبب اهداف السياسة الايرانية حيال العراق والخليج العربي حسب ، وانما كذلك بسبب اهداف قوى اقليمية ودولية كان لها ادوار مهمة في تغذية العامل الايراني المباشر وتشجيعه .

صحيح ان نهاية عام ١٩٨٤ شهدت ، وبعد حوار طويل مهدت اليه مجموعة متغيرات متنوعة[٩٢] ، موافقة[٩٣]العراق على استئناف علاقته الدبلوماسية المقطوعة مع الولايات المتحدة وعلى نحو انتهى الى تعاون اعتيادي بين البلدين خدمة للمصالح المشتركة ، بيد ان هذا التعاون لم يؤد ، خلال حقبة مابعد نهاية عام ١٩٨٤ ، الى تحول اساس في السياسة الامريكية حيال العراق . فهذه انطوت في ثناياها على سمات الموقف المتحفظ منه .

ولذلك لم يدفع خروج العراق منتصراً من الحرب مع ايران ، وبقوة عسكرية وسياسية مؤثرة ، الى ان يتكرس عدم الاستعداد النفسي والسياسي الامريكي لقبول هذا الواقع حسب ، وانما كذلك الى ان تتعزز الخشية من الدور القومي للعراق ، وهي الخشية التي امتدت كذلك الى قوى اقليمية . ومن بينها «اسرائيل» بالضرورة .

ولالتقاء المصالح الامريكية والغربية والاقليمية على تحجيم الدور القومي للعراق بدأ بعد ١٩٨٨/٨/٨ التخطيط لحرب ضد العراق تقوم بها الولايات المتحدة هذه المرة بالدور المباشر . وهكذا اندلعت ام المعارك .

وقد قيل ان ام المعارك لم تكن سوى نتيجة لدخول العراق الى الكويت في ٢ آب ١٩٩٠ . ونقول مع غيرنا[٩٤]ان ذلك لم يكن سوى الذريعة لتحجيم الدور العراقي ، فضلاً عن ضمان السيطرة على النفط العربي والتحكم في المستقبل الاقتصادي والسياسي للدول

الصناعية الكبرى الجديدة في سبيل رفد ديمومة الدور الكوني الامريكي بعنصر مضاف .

ولان العدوان في ام المعارك لم يستطع تحقيق اهدافه السياسية ، لم تتوان الولايات المتحدة لاحقاً عن تسخير الامم المتحدة من اجل ديمومة الحصار الشامل على العراق . ولايخفى ان به يراد تحقيق الاهداف السياسية الامريكية ذاتها ولكن هذه المرة بوسائل اخرى .

وفي ضوء مضامين السياسة الامريكية حيال العراق متفاعلة مع الرفض العراقي لها ، نتساءل كيف ستكون العلاقات الثنائية بعد عودة العلاقة الدبلوماسية في المستقبل ؟

بدون الدخول في التفاصيل نرى ثلاثة احتمالات : الاول ويقترن بديمومة الصراع ، والثاني بالاتجاه نحو التعاون المحدود ، اما الثالث فيجمع بين الصراع والتعاون المحدود في آن معاً[٩٥] . ونرجح الاحتمال الاخير . ولسبب مفاده اختلاط عوامل الصراع مع عوامل التعاون في العلاقة العراقية - الامريكية . ولنتذكر ان ثوابت السياسة الخارجية للعراق تختلف عن مثيلتها الامريكية في الوطن العربي ، الامر الذي يدفع الى ديمومة الصراع ،الكامن او العلني ، بين البلدين . وبالمقابل لاتستطيع الولايات المتحدة تجاوز اهمية العراق وتأثيره في التفاعلات القومية والاقليمية[٩٦] . وبدوره يعترف العراق بحقيقة دولية هي ان الدولة الامريكية هي دولة عظمى[٩٧] . لذا فان احدهما لايستطيع نكران الاخر .

الخاتمة

قانونياً تستوي كافة الدول مع بعضها البعض . اما موضوعياً فهي تتباين عن بعضها البعض . وبسبب من هذه الاشكالية تعمد اراء الى حصر الحركة السياسية الخارجية الفاعلة بالدول المؤثرة ، وفي مقدمتها الدول العظمى والكبرى ، وتنفي ، تبعاً لذلك . عن غيرها ، ولاسيما الدول الصغرى ، القدرة على الانطلاق من سياسات خارجية مؤثرة ونشطه .

ان الموضوعية ترفض التعميم الذي يقترن بمثل هذه الاراء . صحيح ان العالم توزع ، في مراحله التاريخية المختلفة ، على دول كبرى مؤثرة واخرى صغرى ، ضئيلة او عديمة التأثير ، الا ان هذا العالم شهد حالات اكدت ان الدول الكبرى يمكن ان تكون ضعيفة في احيان ، وان الدول الصغرى يمكن ان تكون قوية في احيان اخرى . فهذه لم تكن دوماً عرائس صماء في لعبة الامم .

وفي ضوء ماتقدم ، تصبح الاراء ، التي تبالغ في ابراز أهمية دور الدول المؤثرة ، العظمى والكبرى ، في التفاعلات العالمية ، وكذلك الاراء التي تبالغ في الاستهانة بدور غيرها ، وبضمنها الدول الصغرى ، عاجزة عن التعبير الموضوعي عن حقائق الواقع الدولي المتغير . ولنتذكر ان عالم اليوم يقترن بخاصية مهمة ، هي عالمية العالم بمعنى ان صنع التفاعلات الدولية لم يعد حكراً على دولة معينة (او مجموعة دول) دون غيرها .

ويتبع ذلك ان السياسات الخارجية لبعض الدول الصغرى لاتختلف عن السياسات الخارجية لغيرها الا من حيث كمية ونوعية الموارد المخصصة لها . فتباين الثراء والتقدم التكنولوجي وطبيعة الاستقراء ونوعية الاداء ، لها انعكاساتها بالضرورة .

ونرى ان السياسة الخارجية للعراق استطاعت تقديم انموذج لحركة دولة صغرى هادفة ومؤثرة . ومرد ذلك اعتبارات موضوعية تقترن بالخصائص التي تميزت بها هذه السياسة ، والتي اشرت دراستنا الى بعض منها في الاقل . ولنتذكر ان هذه الخصائص لم تؤد

الى نجاحها في تحقيق وظائفها الاساسية حسب ، وانما كذلك الى ان يكون العراق متالقاً وطنياً وقومياً .

وموضوعياً يعود هذا الارتقاء التاريخي للعراق الى دور القائد صدام حسين ، كمفكر ومخطط استراتيجي ، ورجل دولة ، ومؤسسة في آن معاً ، فالقائد هو الذي عمل من اجل تنظيم موارد وامكانات المجتمع العراقي وتوظيفها وعلى النحو الذي جعل العراق عراقاً جديداً في سياسته الداخلية والخارجية ، وقاعدة للزهو الوطني والقومي . كل ذلك خدمة لاهداف مشروعه الوطني الذي يتلاحم والمشروع الحضاري النهضوي العربي في كل لايتجزأ . وبذلك فقد ترجم القائد ، الى واقع ملموس ، قوله : «فلنعمل من اجل (ان) نخدم المبادىء ، ونصون الامانة ، لاتراجع .. والى الامام[٩٨]» .

صحيح موضوعياً ان العدوان ، الذي اقترن بتسخير اعظم آلة عسكرية ، معاصرة عرضها القرن العشرين ، ضد العراق ، فضلاً عن مضامين قرارات مجلس الامن الدولي افرزا نتائج حدت من قدرة السياسة الخارجية على الحركة . بيد ان المرء ينبغي ان لايتسرع ويحكم عليها بالفشل . ذلك انها برغم الظروف المعقدة والصعبة ، لم تتخل عن مشروعها الوطني والقومي لصالح المشروع الامريكي ، وهذا هو ، بحق ، الانتصار والانجاز التاريخي المضاف . ولنتذكر ان الدول تعد منتصرة على اعدائها عندما لاتتخلى عن مشاريعها في الاوقات الصعبة . وتقدم لنا تجربة الاتحاد السوفيتي (السابق) مثالاً معاكساً . ولانه تنازل عن مشروعه لصالح الولايات المتحدة واستسلم لها ، فأنه لم يخسر صراعه الاستراتيجي معها حسب ، وانما تفكك ايضاً الى مجموعة دول ستبقى ، لحقب قادمة ، ضعيفة داخلياً وهامشية التأثير دولياً .

والدور الذي انجزه القائد صدام حسين للعراق والامة العربية انما يبرهن ، مرة اخرى ، على ان للبطل التاريخي ، اي رجل الدولة ، الذي يتحرك في ضوء تصور استراتيجي لكيفية صنع الحاضر والمستقبل ، ويتمتع بطاقة متجددة ، وكفاءة والمعية متميزة ، وقدرة روحية على انتزاع الثقة والولاء والاخلاص لها ، دوراً

اساسياً في بناء الدولة والارتقاء بمكانتها الدولية ودورها الحضاري الى افاق ارحب .

ولان النجاح كان نصيب السياسة الخارجية للعراق قبل ام المعارك ، ونصيبها ايضاً في خلالها ، نتساءل : كيف ستتصرف في مرحلة مابعد رفع الحصار ، جزئياً او كلياً[٩٩] ؟

ثلاثة خيارات تتبادر الى الذهن : فأما الانكفاء (او العزلة) ، واما العودة الى التفاعل الدولي المكثف وعلى نحو يكرر تجربة العراق قبل ام المعارك ، واما الجمع بين قدر من العزلة وقدر من التفاعل الدولي في آن معاً .

وبدون الدخول في تفاصيل المبررات التي تدعم هذا الخيار او ذاك ، او التي تقف بالضد منه ، نرى ، بالاجتهاد ، ان الخيار الثالث هو الاجدى مرحلياً . ولسبب مركزي قوامه انه يتيح فرصة اضافية لدعم عمليات اعادة البناء ، فضلًا عن ترتيب البيت ، وعلى نحو يتماشى مع الخصائص الراهنة والمحتملة لعالم يتكون تدريجياً على نحو جديد ، تمهيداً لانطلاقة سياسية خارجية جديدة وفاعلة .

ولنتذكر ، والقياس مع الفارق ، ان العديد من الدول ، وعلى مر الزمن ، لم تتردد عن اعادة هيكلة (او توجهات) سياستها الخارجية على نحو اخر يختلف عن توجهها السابق . ولسنا في الصين والمانيا واليابان امثلة على ذلك . فجميعها لم تتوان عن الانكفاء على داخلها قليلًا مع تحديد اطار تفاعلاتها الدولية مع تلك الدول التي استدعت مصالحها التفاعل واياها .

وتجربة هذه الدول وغيرها تؤكد ان هذا الخيار لم يكن فاشلًا ولنتذكر انها ، بعد ان استطاعت ترتيب واقعها الداخلي على نحو جديد ، بدأت تدخل السياسة الدولية من موقع القوة والتأثير . فالسياسة الخارجية لكل دولة تبقى انعكاساً لمدى متانة واقعها الداخلي بكافة مفرداته المعروفة .

الهوامش

(١) بالتفصيل انظر دراستنا ، السياسة الخارجية : دراسة نظرية (بغداد : دار الحكمة ، ١٩٩١) ، ص ص ٢٣ - ٢٧

(٢) بالتفصيل المصدر نفسه ، ص ص ٣٤ - ٥٠

(٣) وغني عن القول ان هذه التصريحات قد تعبر عن سياسة تنفذ فعلًا او تخفي نوايا ، او سياسة ، يراد لها التنفيذ لاحقا ، علماً ان بعض التصريحات قد تقترن بسياسات التضليل او كسب الوقت .

(٤) خلال المدة من ١٩٦٥ - ١٩٨١ تناولت اثنتان وخمسون دراسة السياسة الخارجية المصرية . اما السياسة الخارجية للعراق فقد عمدت ، خلال المـــدة ذاتها ، عشرة دراسات فقط ، خارج العراق ، الى البحث فيها . انظر :

Bahgat Korany and Ali E. tlillal Dessouki The Foreign Polieies of Arab States (Londan :Westview Press, 1984),P. 10.

وكذلك لم يحظ موضوع السياسة الخارجية للعراق ، داخل البلد ، باهتمام مكثف .فباستثناء عدد محدود من دراسات الماجستير . وبعض المقالات الصحفية الجدية ، مازال الموضوع بحاجة الى عناية اكبر .

(٥) بالتفصيل انظر دراستنا ، السياسة الخارجية : دراسة نظرية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٠٦ - ١١٧

(٦) تقدر هذه الاطلالة بـ(٣٦)ميلًا في منطقة التقاء الحدود العراقية - الايرانية عند مصب شط العرب . انظر د. مصطفى عبد القادر النجار ، التاريخ السياسي لعلاقة العراق الدولية بالخليج العربي (البصرة : مطبعة جامعة البصرة ، ١٩٧٥) ص ص ٢١ - ٢٢

(٧) يعد الرئيس القائد صدام حسين ، وحسب معلوماتنا ، اول من قال بمفهوم عن الجغرافيا ، انظر ، صدام حسين ، يقاتل نيابه عن التاريخ لكي ينهض العرب (بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٩٨١) ، ص ١٦ .

(٨) نقلًا عن صحيفة الشرق الاوسط عددها في ١٩٨٩/١٠/٢١

(٩) Ahmad Yousif Ahmad «The Foreign Policy of Iraq» in Bahgat Korany and Ali E. Hillal Dessouki, op.cit.,P. 149.

(١٠) في الواقع الاقتصادي العراقي قبل عام ١٩٦٨ . انظر مثلًا هوشيار معروف ، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال (بغداد : وزارة الاعلام ، ١٩٧٧) .

(١١) التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي (بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٧) ، ص ٥١ .

(١٢) انظر Ahmad Yousif Ahmad, OP. cit., P.153
(١٣) لقد بلغ حجم المساعدات الخارجية المقدمة من العراق في عام ١٩٧٩ حوالي ٤٠٪ من الناتج القومي الاجمالي له . انظر محمود سالم السامرائي ، استقلالية السياسة الخارجية العراقية (بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٩٨٤) ص ١٦٠
(١٤) Ahmad Yousif Ahmad, oP. Cit.,P.155.
(١٥) Ibid
(١٦) قدر الانفاق العسكري العراقي خلال ١٩٨٦ - ١٩٨٧ بما يساوي ١٢٫٨٦٦ مليار دولار . انظر علي هادي حميدي ، تحديات الامن القومي في التسعينات ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٢ ، ص ٨٩
(١٧) شيء من التفصيل ، انظر بحثنا ، «في الفكر الاستراتيجي الدولي للرئيس القائد صدام حسين» في كتاب : في الفكر القانوني والسياسي للرئيس القائد صدام حسين (بغداد : الدار العربية للطباعة ، ١٩٨٤) .
(١٨) صدام حسين ، نضالنا والسياسة الدولية (بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٥) ، ص ١٢
(١٩) ولنتذكر هنا مثلًا معاهدة فرساي عام ١٩١٩ وكيف انها عمدت الى تكبيل المانيا بقيود حقيقية . بيد انها لم تحل بعد مدة من الزمن دون ان تعود المانيا الى قدرتها المؤثرة قبل هذه المعاهدة .
(٢٠) صدام حسين ، نضالنا والسياسة الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٢ .
(٢١) وقد تكلم عن هذه الخاصية . وبالتفصيل بول كندي في كتابه صعود وهبوط الامبراطوريات .
(٢٢) انظر وبشيء من التفصيل : R.D. Mclaurin eds., **Foreign** Policy **Making** in the Middle East : Domestic Influences on Policy in Egypt, Iraq, Israel, Syria (New York : 1977),PP. 108 — 111.

وكذلك بحثنا ، الوحدة الوطنية والحرب العراقية ـ الايرانية ، في كتاب بحوث الندوة الفكرية الثالثة من فكر الرفيق صدام حسين (بغداد : مطبعة عصام ، ١٩٨٧) .
(٢٣) صدام حسين ، البعث والثورة والانسان (بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٩٨٠) ص ٤٩
(٢٤) بالتفصيل انظر دراستنا ، السياسة الخارجية : دراسة نظرية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٩٢ - ٣١٢
(٢٥) انظر : Stepen G.Walker «Role Theory and The Origin of Foreign

Policy,» in : Charles T. Hartmann, et al., eds., New Directions in the Study of Foreign Policy (Boston : Allen & Unwina, 1987), P. 279.

(٢٦) صدام حسين ، الثورة وصراعات الحاضر والمستقبل (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، سلسلة الثقافة الثورية ، عدد (١٤) ، بلا تاريخ) ، ص ٣٤ .

(٢٧) بالتفصيل انظر بحثنا ، «القائد صدام حسين والسياسة الدولية» ، مجلة افاق عربية ، بغداد ، العدد (٤) ، ١٩٩٣ .

(*) انظر بحثنا : النظام العقيدي العراقي ، مجلة افاق عربية ، العدد (١٢) ، ١٩٩١ .

(٢٨) صدام حسين ، البدايات الصحيحة اساس النصر (بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٩٨٣) ، ص ٢٦ .

(٢٩) صدام حسين ، نضالنا والسياسة الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩ .

(٣٠) صدام حسين نخدم المبادىء ونصون الامانة (بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٩٨٠) ، ص ٤٣ .

(٣١) صدام حسين ، البعث والثورة والانسان ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٥ ـ ٦

(٣٢) انظر ايضاً د. سعدون حمادي ، الاستقلالية في السداسة الخارجية (بغداد : دار الحرية ، ١٩٧٨) .

(٣٣) انظر بحثنا ، «القائد صدام حسين والسياسة الدولية » ، مصدر سبق ذكره .

(٣٤) من خطب واحاديث الرئيس القائد صدام حسين في معركة قادسية صدام ، الجزء الرابع ، (بغداد : وزارة الدفاع ، ١٩٨٥) ، ص ، ص ٤٧ ، ٤٨ .

(٣٥) بالتفصيل انظر بحثنا ، ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز والموقف الدولي ، مجلة افاق عربية ، بغداد ، العدد (٩) ، ١٩٩٢ .

(٣٦) صدام حسين ، نضالنا والسياسة الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦ .

(٣٧) صدام حسين ، ارادة الانسان العربي بعثت في العراق (بغداد : دار الحرية ، ١٩٨١ ، ص ١٥) .

(٣٨) من خطب واحاديث الرئيس القائد صدام حسين في معركة قادسية صدام ، الجزء الاول (بغداد : وزارة الدفاع ، ١٩٨٧) ، ص ٢٥ .

(٣٩) صدام حسين ، استراتيجية الامة العربية في مواجهة التحديات (بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٩٨٠) ، ص ١١

(٤٠) صدام حسين ، معركة الاستقلالية والسياسة الدولية (بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٨) ص ٦٩ .

(٤١) المصدر نفسه ، ص ٧٢
(٤٢) من خطب واحاديث الرئيس القائد في معركة قادسية صدام ، الجزء السابع ، (بغداد : وزارة الدفاع ، ١٩٨٦) ص ١٩٠ .
(٤٣) من نص حديث السيد الرئيس الى مجلة الوطن العربي ، منشورات مديرية التوجيه السياسي في مديرية الشرطة العامة ، بلا تاريخ ، ص ٥
(٤٤) صدام حسين ، نضالنا والسياسة الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٩
(٤٥) وذلك لاسباب موضوعية لها علاقة بتباين ، او اختلاف ، المصالح او الرؤى .
(٤٦) صدام حسين ، معركة الاستقلالية والسياسة الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٧
(٤٧) المصدر نفسه ، ص ٧٣
(٤٨) صدام حسين ، سياستنا تجسيد لحاضر الامة ومستقبلها (بغداد : منشورات دار الثورة ، ١٩٧٩) ، ص ٢٦
(٤٩) صدام حسين ، ستراتيجية الامة في مواجهة التحديات ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣
(٥٠) صدام حسين ، الثورة وصراعات الحاضر والمستقبل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣ ، وصدام حسين ، نضالنا والسياسة الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٢ .
(٥١) انظر دراستنا ، السياسة الخارجية : دراسة نظرية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ، ٣٢٣ - ٣٢٦ .
(٥٢) صدام حسين ، حول القضايا العربية الراهنة (بغداد : وزارة الاعلام ١٩٧٥) ، ص ص ٣٣ - ٣٤
(٥٣) صدام حسين ، المختارات ، الجزء الخامس ، الموضوعات السياسية (بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٨) ، ص ٢٠٢
(٥٤) صدام حسين ، سياستنا تجسيد لحاضر الامة ومستقبلها ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦
(٥٥) نقلًا عن د. شفيق عبد الرزاق السامرائي ، صدام حسين ، نضاله وفكره السياسي (باريس : مطبعة سوفتك ، ١٩٨٣) ص ١٢٩ .
(٥٦) ومن بينها التخطيط . وبالمحصلة يقصد به الرئيس القائد «.... الترتيبات غير المرحلية» . انظر صدام حسين ، حديثه الى مجلة المستقبل ، ص ١١
(٥٧) صدام حسين ، سياستنا تجسيد لحاضر الامة ومستقبلها ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠
(٥٨) صدام حسين ، الثورة والتربية الوطنية (بغداد : دار الحرية ١٩٨٠)
(٥٩) من خطب واحاديث الرئيس القائد صدام حسين في معركة قادسية

صدام ، الجزء السادس (بغداد : وزارة الدفاع ، ١٩٨٦) ، ص ١٣
(٦٠) المصدر نفسه الجزء الثامن ، ١٩٨٧ ، ص ٢٩
(٦١) نقلًا عن قحطان احمد سليمان ، نظرية العمل في فكر الرئيس القائد صدام حسين ، الموسوعة الصغيرة ، العدد ٢٣٧ (بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٦) .
(٦٢) صدام حسين ، نضالنا والسياسة الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٢ - ١٣ وانظر ايضاً د. صباح محمود واخرون ، السياسة الخارجية العراقية (الموصل : مطابع جامعة الموصل ، ١٩٨٥) ص ١٣
(٦٣) صدام حسين ، الدفاع عن السيادة والسياسة الدولية (بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٨) ص ٢٥
(٦٤) من حديث السيد الرئيس القائد صدام حسين خلال تكريم وزراء الدفاع والاعلام والدولة للشؤون العسكرية والصناعة والتصنيع وعدد من القادة العسكريين ، صحيفة العراق ، بغداد ، العدد ٣٨٦٠ في ١٩٨٩/٩/٢٨
(٦٥) انظر الفقره ، ٢ - ٢ في اعلاه
(٦٦) قوامهما باختصار ان العراق دولة حزب البعث العربي الاشتراكي ، وان الوطن العربي يمر بحالة من الضعف والتمزق غير مسبوقة .
(٦٧) يقول القائد «اننا لانعتبر الرقعه التي نقف عليها هنا في العراق هي نهاية المطاف في نضالنا ، بل انها جزء من ارض واهداف هي الوطن العربي ، واهداف النضال العربي» . صدام حسين ، عقيدتنا ولدت من ضمير الامة وتراثها العميق (بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٩٨٠) ، ص ١٠ .
(٦٨) انظر

Tariq Y. Ismael «Ideology in Recent Iraq Foreign Policy» in : Shirin Tahir — Kheli Shaheen Ayubi, The Iran — Iraq War (Praeger: Praeger Special Studies, 1980)

(٦٩) من حديث السيد الرئيس القائد مع اعضاء الدورة (٢١) لمجلس وزراء الاعلام العرب . انظر صحيفة الجمهورية ، العدد (٦٩٣٠) في ٧ ايلول ١٩٨٧ .
(٧٠) من حديث السيد الرئيس القائد مع المشاركين في مؤتمر النصر العربي عبر التاريخ . انظر صحيفة الجمهورية ، العدد (٧٠١٥) في ١ كانون الاول ١٩٨٨ .
(٧١) صدام حسين ، معركة الاستقلالية والسياسة الدولية ، مصدر سبق ذكره ص ٧٧ .
(*) من حديث السيد الرئيس القائد صدام حسين اثناء استقباله المشاركين في

اعمال الندوة الثالثة للشباب العرب .. انظر صحيفة الجمهورية ، العدد (٧٠١١) في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٨ .

(٧٢) في تطور العلاقة العراقية ـ الايرانية . انظر بحثنا مثلًا في مجلة الحقوقي ، بغداد ، العدد (١ ـ٤) ، ١٩٨٧ .

(٧٣) تنطوي هذه النظرية على رؤية مفادها ان اسقاط الحلقة الأساسية انما يؤدي الى تتابع سقوط الحلقات الثانوية بالضرورة . انظر مقالتنا «ايران تحيي استراتيجية الدومينو» ، مجلة كل العرب ، باريس ، العدد (١٨٧) في ١٩٨٦/٣/٢٦ .

(٧٤) قوامها باختصار تاثير الازمة الداخلية فضلًا عن دور اسرائيل والولايات المتحدة .

(٧٥) نقلًا عن ، النزاع العراقي ـ الايراني ، ملف وثائقي ، اصدرته وزارة الخارجية العراقية ، بغداد ، كانون الثاني ١٩٨١ ، ص ٣ .

(٧٦) ومفادها ان الربح الذي يحققه احد الاطراف يعني الخسارة بالنسبة للطرف الاخر المقابل .

(٧٧) ولاسيما بعد اعلان بيان ١١ اذار ١٩٧٠ وتطبيق قانون الحكم الذاتي في منطقة كردستان العراق في ١١ اذار ١٩٧٤ . ففيهما رأت تركيا انهما ينطويان على تشجيع الاكراد الاتراك على المطالبة بمثل مضامينهما .

(٧٨) ولاسيما تفاقم المشكلة الكردية داخل ذاتها واقترانها بالعنف المسلح متفاعلًا مع التوظيف الايراني للحركات الاصولية التركية .

(٧٩) ولنتذكر هنا اتفاقية الصداقة وحسن الجوار بين البلدين عام ١٩٤٦ ، منها اريد حل مشكلة المياه بين البلدين ، ضمن مشاكل اخرى .

(٨٠) انظر ، جلال عبد الله مفوض ، تركيا والامن القومي العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (١٦٠) حزيران ١٩٩٢ .

(٨١) انظر بحثنا ، «الاستراتيجية الصهيونية حيال العراق» ، في كتاب مخططات تفتيت الوطن العربي وسبل مواجهتها (بغداد : دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٧) .

(٨٢) نقلًا عن سعد البزاز ، العقرب (بغداد : دار الحرية ، ١٩٨٧) ص ، ١١٣ .

(٨٣) التفاصيل في بحثنا ، «الاستراتيجية الصهيونية حيال العراق» ، مصدر سبق ذكره .

(٨٤) وهذا ماأكده مثلًا عوديد اينون في دراسته عن استراتيجية اسرائيل في الثمانينات . انظر ايضاً مثلًا بحثنا ، «اسرائيل وازمة وحرب الخليج» في كتاب : ازمة الخليج ، بغداد : منشورات الجمعية العراقية للعلوم السياسية ، ١٩٩١ .

(٨٥) صدام حسين ، شعبنا وطريق الحرية (بغداد : دار الحرية للطباعة ،

١٩٨١) ، ص ١٨

(٨٦) صدام حسين ، الكيان الصهيوني امام المأزق التاريخي (بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٩٨١) ، ص ص ٨ - ١٠

(٨٧) نقلًا عن صحيفة الدستور ، عمان ، عددها الصادر في ١٩٩١/١١/٣

(٨٨) نقلًا عن نفس المصدر

(٨٩) انظر : Frederick W. Axelgard, A New Iraq The Gulf — War & Implication for U.S. Policy (Washington : D.C : Praeger Publication, 1988),P.10

(٩٠) حامد يوسف حمادي ، من حرب الايام السته الى حرب في عامها الثامن (بغداد : دار الحرية للطباعة ، ١٩٨٧) ، ص ٣٦

(٩١) انظر : Barry Rubin United States — Iraq Relation. A spring thaw» in : Tom Niblock, ed., Iraq : The Contemporary State London : Croom tlelms, 1988),pp.109 — 124

(٩٢) Frederick W.Axelgard, «The United States — Iraq Rapprochment» in : Z. Michael Szaz ed., Sources of domestic & Foreign Policy in Iraq (Washington ! D. C..:The American Foreign Policy Institute, 1986), pp.B2— 52. وكذلك , Frederick W. Axelgard U.S — Iraqi Relations . A Status report American — Arab Affairs, NO. 13 (1985),pp. 3 — 6

(٩٣) ولم تكن هذه الموافقة بمعزل عن رؤية عراقية عبر عنها السيد الرئيس القائد بقوله : عندما يحصل تحول في السياسة الامريكية وعندما تقتضي السياسة في حساباتها العامة ولاغراض المبادىء .. ومن اجل خدمة طبيعة الصراع بين الامة واعدائها .. بعد ذلك سنعيد النظر في من نعاديهم او نخاصمهم» . صدام حسين ، بمعركة الاستقلالية والسياسة الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٣

(٩٤) انظر مثلًا محمد حسين الامين في كتاب : ازمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩١) ، ص ٢٦٥ . وكذلك انظر بحثنا ، الولايات المتحدة وحرب الخليج : المتغيرات . مجلة افاق عربية ، العدد (١) ، ١٩٩٢ .

(٩٥) لقد سبق وان ذكرنا ذلك في بحثنا : «الدولتان العظميان والعراق في عقد التسعينات» ، مجلة الامن القومي ، العدد (١) ، ١٩٩٠ .

(٩٦) Frederick W. Axelgard «The United States — Iraq Rapprochment,» op. Cit., P. 43

(٩٧) انظر مثلاً صدام حسين، نضالنا والسياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ٩٢، وكذلك من خطب واحاديث السيد الرئيس القائد صدام حسين في قادسية صدام، الجزء السادس، ١٩٨٦، مصدر سبق ذكرة، ص ٣٧.

(٩٨) صدام حسين، نخدم المبادىء ونصون الامانة (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٨٠)، ص ٤٣.

(٩٩) بالتفصيل انظر بحثنا، «السياسة الخارجية للعراق في عالم متغير» ضمن كتاب الجمعية العراقية للعلوم السياسية عن السياسة الخارجية للعراق وافاق المستقبل. يصدر قريباً.

الفهرست

(صدر من هذه السلسلة)

١ ـ العراق ، وحدة الارض والحضارة والانسان... د. بهنام ابو الصوف
٢ ـ حول مستقبل الاشتراكية .... د. الياس فرح
٣ ـ الديمقراطية والاستقلالية .... حميد سعيد
٤ ـ الثقافة العربية من الشفاهية الى الكتابة............ سامي مهدي
٥ ـ الامة العربية ومشاريع التفتيت.... د. ناظم عبد الواحد الجاسور
٦ ـ لماذا استهدفوا العراق ؟.................. عبد الغني عبد الغفور
٧ ـ الاسرة مشروعاً تنموياً .... د. قيس النوري
٨ ـ البناء الفني في الادب الملحمي العراقي .... طراد الكبيسي
القديم «ملحمة جلجامش نموذجاً»

طبع في مطابع دار الشؤون الثقافية العامة



طباعة ونشر
دار الشؤون الثقافية العامة «آفاق عربية»

حقوق الطبع محفوظة

تعنون جميع المراسلات
باسم السيد رئيس مجلس الادارة
العنوان :
العراق - بغداد - اعظمية
ص . ب . ٤٠٣٢ - تلكس ٢١٤١٣ - هاتف ٤٤٣٦٠٤٤

سلسلة (آفاق)

دورية ثقافية عامة تعنى بالقضايا والمشكلات الثقافية والفكرية والسياسية الوطنية والقومية والدولية مما يثير انشغالاً خاصاً لدى القارىء والمختص معاً .

وزارة الثقافة والاعلام

دار الشؤون الثقافية العامة

الغلاف : عبدالكريم سيفو

السعر : ديناران



بغداد - ١٩٩٤

طبع في مطابع دار الشؤون الثقافية العامة